



الثلاثاء 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2013 الموافق 3 ذو الحجة 1434 هـ

أسبوعية مستقلة تصدر عن مؤسسة الشام الإعلامية

تصدر صباح كل ثلاثاء / عدد الصفحات 12 العدد [1]

صدى الشام

سياسية . إخبارية . متنوعة

سوريون يشتكون الغبن من تسلّمهم حوالاتهم باليرة السورية....

طالب سوريون أن يتسلموا حوالاتهم المالية الخارجية بذات العملة المرسلة قائلين: إنهم يتعرضون لخسائر مالية كبيرة من فرق سعر التحويل، بين سعر السوق والسعر الرسمي، الذي تعتمد شركات التحويل. تفاصيل صفحة 5

المعارضة والنظام السوري يتفقان على رفض الحوار دون شروط الائتلاف وأركان الجيش الحر يدعوان للتنسيق وتشكيل الحكومة.. وبشار الأسد يطلق رسائل للداخل والخارج



ويتزامن ذلك مع عدة إجراءات اقتصادية داخل النظام رفع فيها سعر البنزين وتسريبات عن رفع تكاليف دفن الموتى المهنة المزدهرة منذ أكثر من عامين.

وأضاف رئيس النظام السوري إن المعارضة السياسية لا تحمل السلاح، وإذا ما أراد أحد ما التخلي عن سلاحه وأراد العودة إلى الحياة العامة، فعندها نستطيع أن نناقش الأمر. تفاصيل صفحة 8

متهماً إياها أنها «تدعم الإرهاب» قائلأ إنه لا يعتقد أنه من الممكن حل الأزمة في سوريا عبر المفاوضات مع المعارضة المسلحة.

وبعث الأسد رسالتين واحدة عبر جريدة تشرين الناطقة بحال السلطة للداخل السوري وأخرى للخارج في حوار مطول مع مجلة دير شبيغل الألمانية. في وقت يحاول فيه الغرب إيجاد حل سياسي للأزمة السورية،

لإجراء عملية تفاوض بضمانة عربية وإسلامية تسبق الرعاية الدولية رغم تأكيدهم رفض الحوار مع نظام الإرهاب، وأوضحوا أن عملية التفاوض هذه يجب أن ينطلق بها الائتلاف من ثابتة تحمي بشار الأسد وانتقال السلطة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، من جانبه ربط رئيس النظام السوري بشار الأسد أي تفاوض مع المعارضة السورية بتخليها عن سلاحها وشن هجوما على السعودية وقطر وتركيا

دعا المجلس العسكري الأعلى للجيش الحر والائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة أمس في اسطنبول إلى ضرورة احترام مؤسسات الثورة السورية، وضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة الانتقالية كما أكدوا على ضرورة تفعيل التنسيق بشكل أكبر بين الائتلاف والمجلس العسكري الأعلى وهيئة الأركان، والدعوة إلى وحدة الصف ونيل كل أشكال التفرقة، وتحدثوا عن حد أدنى مقبول بالنسبة للمعارضة بالنسبة

الإفتتاحية

الكيمائي والخذلان الغربي

زارني في مكتب جريدة صدى الشام طبيب وإعلامي من الغوطة الشرقية ممن كانوا شهوداً على مجزرة الكيمائي، استطاعوا أن يتسللوا من الغوطة المحاصرة ويعبروا الحدود خلال رحلة شاقة تعرضوا خلالها لشتى أنواع المخاطر، كما كلفتهم خسارة زميلا لهم قضى شهيداً بانفجار لغم أثناء اجتيازهم لحقل ألغام في منطقة العتيبة، فوصلوا اربعة من أصل خمسة غامروا بحياتهم من أجل إيصال الحقيقة المتعلقة بالكيمائي للعالم.

تحدثوا عن قصص أشبه بالأساطير عن بطولات وصمود الشعب المحاصر في الغوطة، يقابلها ممارسات لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل النظام، فقرروا المغامرة بحياتهم عليهم يجدون من يلقي بالا للدالة التي يحملونها على استخدام النظام للكيمائي.

حدثنا الطبيب عن اختفاء ستة أطباء من زملائه الذين حاولوا الخروج لإيصال الحقيقة في منطقة قريبة من منطقة خان الشيوخ بريف دمشق، ولم يعرف أحد عنهم شيئا حتى الآن، فكانوا هم الدفعة الثانية التي خاطرت بحياتها عليهم يصلون إلى جهة تمتلك مفاتيح تخفيف معاناة اهليهم في تلك المناطق.

كانت مفاجأة الفريق الذي غامر كل تلك المغامرة أنه تفاجأ بخذلان من ممثلي الدول التي تدعي دعم الثورة السورية ف دولة مثل فرنسا أخبرني الطبيب أنه كان يعتقد أنها ستتعامل مع الأدلة الخطيرة التي يحملونها بشيء من المسؤولية وخاصة اتجاه الأشخاص الذين قد يتضررون من عرض تلك الأدلة سواء كانوا ذوي ضحايا أو شهود أو حتى الأشخاص الذين غامروا بحياتهم لإيصال تلك الأدلة إلا أنه وجد أن كل ما يهم تلك الدول هو الحصول على أدلة للمتاجرة بها سياسيا بعيدا عن المتضررين منها.

إن دولة مثل فرنسا وغيرها من الدول التي أقنعت شعوبها انها تقوم بكل ما من شأنه التخفيف من معاناة الشعب السوري يجب أن تقوم كل وسائل الإعلام المنحازة للثورة بالوقوف على الحقائق والتزوير التي تقوم به تلك الدول من أجل وتوجيه رسائل إلى الرأي العام الغربي لوضع الشعوب في تلك الدول ضمن تصور ما يحصل من تلاعب بالشعب السوري وما يحصل من تلاعب بها هي ايضا من قبل ساستها.

عيسى سميسم

المنظومة الصحية في حلب على وشك الانهيار

نحو خمسة آلاف من كوادر محافظة حلب الطبية فروا خارج سوريا.

وفقاً لمنظمة (أطباء بلا حدود)، فإن محافظة حلب من أخطر نقاط العالم على الكوادر الطبية.

حوالي ستين بالمائة من المنشآت الصحية في المدينة خارج الخدمة.



منشآت خارج الخدمة

خرج حوالي ستين في المائة من المنشآت الطبية الحكومية عن العمل في المدينة بسبب العمليات العسكرية المستمرة منذ حوالي السنة، ولم يبق سوى مشفين حكوميين، هما مشفى حلب الجامعي ومشفى الرازي، وبعض المشافي الخاصة الصغيرة.

آلات معطلة

يقول لنا (مروان)، وهو مهندس صيانة في مشفى حلب الجامعي: «مع انقطاع الكهرباء المتواصل، تتوقف غرف

يقول أحد مقيمي قسم العظمية في أحد المشافي، والذي رفض ذكر اسمه: «أغلب الإصابات عظمية، في الرأس والعنق والصدر، حيث تستخدم في المعارك جميع صنوف الأسلحة التي ابتكرها العالم، بدءاً من الرصاص بأنواعه، الحارق والمتفجر، حتى الطيران الحربي، والإصابات معقدة جداً والبدائل الطبية، من مفاصل وأجهزة تثبيت قليلة وثمنها مرتفع كثيراً، الأمر الذي يضطرنا في كثير من الحالات إلى البتر، بسبب قلة المواد والأدوية وتلوث الإصابات بالإنتانات نتيجة صعوبة الإسعاف وخصوصاً في الليل. أنا في غاية الأسى على هذا الواقع ولكن ليس لدينا حل آخر لإنقاذ أرواح البشر». تفاصيل صفحة 7

العمليات والإنعاش، وبالتالي يموت الكثير من المرضى جراء ذلك» ويضيف: «كثيراً ما تتعطل أجهزة ضرورية، كأجهزة الإنعاش والتصوير الشعاعي، وتخرج عن العمل بسبب عدم توفر قطع الغيار، فالحكومة غير قادرة على تأمين هذه القطع، ولا يوجد طرق لنقلها».

أقسام خارج الخدمة:

بسبب خروج أكثر من نصف مشافي المدينة عن الخدمة، تركز الضغط على الجزء الباقي، فلا توجد أقسام لعلاج السرطانات، وأقسام غسيل الكلية قليلة جداً، وهناك قلة في المواد الجراحية ومواد الإسعاف والبدائل الصناعية.

المواصلات في حلب.. أزمة متفاقمة.. والمواطن هو الخاسر الأكبر



(ع المعبر ع الموت)

(ع المعبر ع الموت.... مابهمنا الكروز)، (ع المعبر ع الشيراتون - الشيراتون هي المدينة الجامعية سكن للنازحين، هذا جزء من عبارات بنتا نسمعها يومياً من معاوني باصات الأجرة، ساخرين من الحال الذي وصلت إليه المدينة .

أزمة المحروقات

مع بدايات دخول الجيش الحر إلى حلب، حرم النظام المدينة من الوقود، فتعطلت جميع الكازيات العاملة في الريف والمدينة، وامتلأت أرصفة

تفاصيل صفحة 6

2 | المعتقلون سلعة بيد الأجهزة الأمنية...

يعاني السوريون الآن، ومنذ عشرات السنين من اعتماد النظام آلية الاعتقال العشوائي والتعذيب القسري للمعتقلين، دون الكشف عن مصيرهم أو أماكن اعتقالهم، وإنزال شتى أشكال التعذيب بهم، في أماكن احتجاز لا تحتوي...

3 | ماذا لو أصبحت ثورتنا « إسلامية»

بين مرحب متحمس، ومتحفظ متوجس، خائف أومتخوف تلقى السوريون المنحازون والمشاركون في الثورة أنباء ذات دلالات كبيرة وإشارات معقدة هي...

8 | استعادة المنبر تبدأ بإزاحة هيئة الأركان الشعرية

لم تحمل مجمل الأصوات الشعرية التي حاولت مواكبة الحدث السوري صدى واضحاً، فلا نص يردد، ولا جملة شعرية تتداول، ولا شعر يواكب تراكم الصور والمشاهد اليومية... وينادي المنادي أين أنتم أيها الشعراء؟...



عبد القادر عبداللي

من شرفة الجبران

بغل المعصرة

يسمى الدوران في المكان في سوريا دوارناً كبغل النورج أو الطاحون أو معصرة الزيتون بحسب موسم المنطقة الزراعي. لا أريد أن أتناول الموضوعات كلها التي تسير فيها المعارضة سير بغل معصرة الزيتون، وسأكتفي بالمسار الذي أراه من شرفة الجبران.

من المفهوم أن يقيم نظام استبدادي عالمي علاقات وطيدة من أنظمة استبدادية، وأحزاب شيوعية ستالينية وفاشية، وأن تتعاضد هذه الأنظمة فيما بينها، ولكن ليس من المفهوم أن يقيم هكذا نظام علاقات وطيدة مع حزب يدعي اليسارية الديمقراطية. وهذا ما حدث على أرض الواقع عدا استثناء واحد. هذا الاستثناء هو العلاقة المتميزة بين نظام عائلة الأسد برعية الولي الفقيه الذي يمثل مع تنظيم القاعدة العالمي أحد أكبر عدوين للعلمانية من جهة، وحزب المعارضة الرئيس في تركيا حزب الشعب الجمهوري، الذي يعتبر نفسه حامي حمى العلمانية الوحيد في المنطقة من جهة أخرى.

عندما اتخذ حزب العدالة والتنمية التركي عام 2002 قراراً بتطوير علاقات تركيا التي بدأها أحمد نجديت سيزار مع سوريا عام 2000 نسي حزب الشعب الجمهوري علمانيته، وعارض تطوير هذه العلاقات رافعاً مقولة شهيرة: «تطوير علاقاتنا مع سوريا سيكون على حساب علاقاتنا الاستراتيجية مع إسرائيل». طبعاً نسي بأن إسرائيل دولة دينية مناهضة للعلمانية.

حين زار بشار الأسد أول زيارة رئيس دولة سورية إلى تركيا في مطلع عام 2004، اقترح عليه أن يلتقي رئيس حزب الشعب الجمهوري. وفعلاً استقبل الأسد رئيس هذا الحزب في مقر إقامته، وكانت تلك الزيارة بداية لكسر حدة لهجة قيادة هذا الحزب نحو العلاقة مع سوريا. لا ندرى يومئذ ما إذا كان قد أقنع الأسد رئيس هذا الحزب بعدم وجود تضارب بالمصالح في علاقات تركيا مع نظامه ومع إسرائيل في الوقت ذاته، ولكنها أثمرت سيراً سلساً للعلاقات بين البلدين، وكثيراً ما كانت تزور سوريا وفود (ثقافية على الأغلب) تنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري، وكان أعضاء تلك الوفود يتوترون كثيراً عندما يطنب المسؤولون السوريون بمديح «القائدين العظميين بشار الأسد والطيب أرضوغان» كما تعلموا في الحلقات الحزبية، وبقي الضيوف يبتلعون الأمر الذي يعتبرونه إهانة لهم، ويصمتون.

بعد انطلاق الثورة السورية، وقُتل محاولات أرضوغان المتكررة بإيجاد حل وسط، بين الإخوان المسلمين السوريين والنظام، عاد حزب الشعب الجمهوري إلى نبرته السابقة، وبدأ يسير بخط معاكس لخط حكومة العدالة والتنمية. في الحقيقة أن أحزاب المعارضة الأخرى كحزب الحركة القومية، وحزب الوحدة الكبرى، والسعادة (امتداد الرفاه) لا تختلف كثيراً بمواقفها عن موقف حزب الشعب الجمهوري، ولكن لهذا الحزب تأثيراً أقوى بسبب كونه ثاني أكبر الأحزاب التركية الممثلة في مجلس الأمة التركية الكبير (البرلمان)، وتمادى أكثر بأن ذهبت منه وفود قابلت الأسد، واستخدمت تلك الزيارات بقوة في الدعاية المضادة للثورة.

نجح هذا الحزب بحشد رأي عام معين، وصحفيين وكتاب ومتقنين يعادون الحكومة التركية والإسلام السياسي ضد مطالب الشعب السوري المشروعة، وتاريخ حزب العدالة والتنمية في مواقفه المؤيدة للثورة السورية. وتمادى أكثر بأنه كال اتهامات كثيرة للثورة السورية بأنها مجموعة منطرفين، وهو لا يعتبر أن هناك ما يسمى جيش سوري حر، بل هناك تنظيمياً للقاعدة يناضل النظام ضده نضالاً مشروعاً، واتهم حكومة العدالة والتنمية بالانطرف لأنها تدعم المنطرفين السوريين. فهل هذا نجاح لنظام الأسد، أم فشل للمعارضة السورية؟

لا يتعدى الأمر كونه واحداً من حالات فشل المعارضة السياسية السورية المتكررة، والدوران في المكان. من الناحية الفكرية، صحيح أن هذا الحزب بجذوره هو الأصل التركي لنسخة حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنه في عام 1950 عدل نظامه الداخلي، وقبل بالديمقراطية والتعددية الحزبية في إطار اليسار الوسط الأقرب للشعب الذي يرأسه رئيس الائتلاف الوطني السوري جورج صبرة، وخسر الحكم في أول انتخابات ديمقراطية تعددية عام 1955. وقد زار صبرة مرة واحدة كمال قلتش دار أوغلو رئيس هذا الحزب، وخرج ببيان قصير معتدل يعتبر تقدماً ملحوظاً على صعيد موقف هذا الحزب من الثورة السورية. ولكن لم يكن هناك أية متابعة لتلك الزيارة، وعاد الحزب إلى مواقفه السابقة، وأصبح أنصار هذا الحزب في المؤسسات الحكومية التركية يشكلون كابوساً للسوريين في كثير من المدن التركية، وخاصة العاصمة أنقرة حيث يحظى هذا الحزب بكوادر هامة في مؤسسات الدولة في هذه المدينة.

إن مشكلة هذا الحزب ليست مع المعارضة السورية، بل مع أرضوغان، وقد وجد بالمعارضة السورية أداة للهجوم على خصمه السياسي الذي لم يستطع التأثير على مكائته السياسية بأي شكل على مدى ثلاث دورات انتخابية متتالية.

أليس لدى المعارضة السورية عموماً، وحزب الشعب (السوري) أو الكتلة الديمقراطية خصوصاً وقتاً لإقامة علاقة أمتن مع حزب الشعب الجمهوري (التركي)؟ يفرض أن هاتين الكتلتين إقامتا علاقات متميزة مع هذا الحزب، وجنبتا المعارضة السورية حالة التناحر بين الغالبية البرلمانية والمعارضة التركية فما الذي كان سيحدث؟ أقلّ النتائج كان من الممكن أن تكون تخفيف الضغط عن الحكومة التركية بسبب موقفها من الثورة السورية، كما خفف الضغط عنها أثناء تطويرها علاقاتها مع النظام.

لكي لا يبدو كلامي موجهاً لكتلة واحدة من المعارضة، فالإخوان المسلمون أيضاً لم يبادروا ولو مرة واحدة بالتواصل مع حزب السعادة (وريت الرفاه) الأقرب إليهم، وشكّل له الاتهامات أنه امتداد للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وخوكم أكثر من مرة بهذه التهمة، وحظي بالبراءة.

عدم استطاعة حشد الدعم العالمي لا يكمن خلفه وجود تنظيمات منطرفة تنشط عسكرياً في سوريا فقط على الرغم من الدور الكبير لهذه التنظيمات، بل قلة خبرة سياسية. إن هذه السياسة لا تيشّر بمستقبل سياسي جيد للدولة السورية المقبلة، وينطبق عليها المثل البلدي: «إذا طبأخنا (جعيص) شبعنا مرق!» وستبقى المعارضة تسير معتقدة أنها تتقدم، ولكنها تدور في المكان كما يدور بغل معصرة الزيتون.

المعتقلون سلعة بيد الأجهزة الأمنية...



ومنظمة دولية تدعو إلى تحويل الوضع السوري إلى محكمة الجنايات

ريان محمد

يعاني السوريون الآن، ومنذ عشرات السنين من اعتماد النظام آلية الاعتقال العشوائي والتغيب القسري للمعتقلين، دون الكشف عن مصيرهم أو أماكن اعتقالهم، وإنزال شتى أشكال التعذيب بهم، في أماكن احتجاز لا تحتوي أدنى المعايير الإنسانية، ما يعرض حياة هؤلاء للخطر، في وقت يتاجر عناصر الأفرع الأمنية والمتنفذون بالمعتقلين، الذين أصبحوا باب «استنزاق» فائدة مادية، يشوبها الكثير من عمليات النصب والاحتيال.



أحد المعتقلين على حاجز أمني في دير الزور، ويدعى (بشارك)، قال عمل مهندساً، وكانت تهمة أثناء اعتقاله، أنني (ناشط) على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، وتم التحقيق معي لعدة أيام في دير الزور، ومن ثم تم نقلي مع عدد من عناصر «جبهة النصرة» إلى دمشق، في طائرة عسكرية، تعرضت للضرب في فرع دير الزور، لكن ذلك لم يشكل شيئاً أمام ما تعرضت له في المفزة الأمنية في مطار المزة.

وعن الظروف المريعة المحيطة باعتقاله، يتابع بشار قائلاً: «سألني أحد العناصر «شو بتشتغل يا كـ»، وبمجرد أن أخبرته أنني مهندس، قال لي «متقف وبك حرية»؟! ثم نادى زملاءه وبدؤوا بضربي، مع كيل من السباب والشتم».

ويتابع بشار سردة للممارسات الشنيعة التي تعرض لها: «سرعان ما أقاموا لي «حفلة» تقديم الأظافر، حيث نزعوا أظافر بعض أصابع يدي، لكنها تكسرت فلم يكملوا «الحفلة»، وفي الصباح حولوني إلى فرع أمن الدولة، كنا في زنزانة، لا تتجاوز مساحتها 12 متراً مربعاً، تحتوي 40 معتقلاً، معظمهم في حالة صحية سيئة، وكنا نتعرض لأشكال عدة من التعذيب ولساعات طويلة».

وقال المعتقل السابق: «إنهم وجهوا له عدة تهم، منها، التعاون مع الإرهابيين، والاتصال مع جهات أجنبية، وتعكير صفو الوفاق الوطني، وإثارة النزعات الطائفية، لكنني لم أفعل سوى أن تحدثت عبر صفحتي على موقع (فيس بوك)، عن الدم السوري المسفوك، ووجوب ترك السلاح، وضرورة الديمقراطية لإنهاء الأزمة السورية».

وعن إطلاق سراحه، أوضح بشار، أنه «بعد اعتقال دام نحو 40 يوماً، تواصل أهله مع أحد ضباط الأمن، وتم دفع رشوة بلغت 250 ألف ليرة، إضافة إلى واسطة من مسؤول كبير في الحكومة».

(مرام.د)، طالب جامعي، تعرض خلال شهر أيلول الماضي، كذلك للاعتقال التعسفي، على أحد حواجز دمشق الأمنية، لمجرد أنهم وجدوا على جهاز (اللايتوب) الخاص به ملفاً خاصاً بحقوق الإنسان منشوراً على شبكة الإنترنت.و لم يطل اعتقاله سوى بضعة أيام، لكنه تعرض خلالها لتعذيب شديد.

قال (مرام): إن: «الحاجز فتش جهاز اللايتوب وبمجرد رؤية الملف، ورغم أنه منتشر على شبكة الإنترنت، قاموا بتوقيفي، وقد تعرضت للضرب

المبرح في أحد الأفرع الأمنية، وكنت في زنزانة، لا يتجاوز عرضها متراً واحداً، وبطول مترين، يتواجد فيها 8 أشخاص، بعضهم في حالة صحية سيئة».

وأوضح أنه تم إخلاء سبيله بعد أن أجرى ذوه اتصالات مع عناصر أمنية، ودفعوا نحو 150 ألف ليرة مقابل إطلاق سراحه.

ولكن لم تأت الوسطة والرشوة دائماً بنتائج تطفئ النار المشتعلة في قلوب ذوي المعتقلين المغيبين، فهذا (أبو محمد)، من دمشق، أب لثلاثة شبان معتقلين، أصغرهم لم يتم الثامنة عشر من عمره، يقول: «تم اعتقال أبائني منذ شهر شباط الماضي، بينهم اثنان من عملهم، والثالث على أحد الحواجز»، مبيناً أن «أبناءه لم يشتركوا بأي شكل في الأحداث التي تجري في البلاد، ومستغرباً اعتقالهم لهذه الفترة الطويلة.

وتابع أبو محمد: «خلال الأشهر الماضية، حاولنا إطلاق سراحهم أو الحصول على أي معلومة عنهم، عبر دفع مبالغ مالية لرجال أمن، لكن دون أي فائدة. فمرة دفعت 50 ألف ليرة لأعلم إن كان أحد أبائني على قيد الحياة أم لا، ولقد تجاوز المبلغ الذي دفعته، خلال الأشهر الماضية، النصف مليون ليرة، ولم أحصل على أي معلومة أكيدة».

بدوره، تحدث (كفاح)، ناشط في مجال الدفاع عن المعتقلين، أن «لا أرقام دقيقة لأعداد المعتقلين والمغيبين قسرياً، لكن من المرجح أنها تجاوزت الـ /200/ ألف معتقل».

وأضاف كفاح، إن «عناصر الأجهزة الأمنية استغلوا فوضى الاعتقال العشوائي، واعتبروها مصدراً للرزق، فقاموا بابتزاز ذوي المعتقلين لتسريب معلومات عن أماكن تواجدهم، أو بقاتهم على قيد الحياة، إضافة إلى تغيير محاضر التحقيق وتحويلهم إلى المحكمة، لافتاً إلى أن الكثير من هذه الأعمال كانت عبارة عن عمليات نصب، مستغلين قلق السوريين على معتقليهم».

من جانبها، قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» نهاية الأسبوع الماضي: «إن الحكومة السورية تقوم، دون وجه حق، باحتجاز الآلاف من المعتقلين السياسيين على غير أساس سوى نشاطهم السلمي، وقد امتد احتجاز الكثيرين منهم لفترات طويلة وتعرضوا للتعذيب».

وتتولى حملة هيومن رايتس ووتش الإلكترونية، «داخل الثقب الأسود السوري»، سرد القصص الخاصة بـ21 سوريا، احتجزتهم الحكومة منذ بداية الثورة السورية في 2011، وقد تم اعتقال الجميع على غير أساس، سوى ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي، أو توفير الرعاية الطبية لأشخاص أصيبوا أثناء الاحتجاجات، والمأوى لأشخاص نزحوا بفعل النزاع.

وبينت المنظمة، أنه «يجب على الحكومة إسقاط التهم الموجهة إلى المحتجزين السياسيين الذين تحاكمهم المحاكم الميدانية العسكرية ومحاكم مكافحة الإرهاب المقامة في تموز 2012.

وقال جو ستورك، القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «خلف الوحشية المروعة للقتال في سوريا، يتوارى انتهاك حقوق المعتقلين السياسيين، الذين يجري اعتقالهم وتعذيبهم، بل قتلهم، جراء انتقادهم الحكومة سلبياً ومساعدة المحتاجين، لقد صار الاحتجاز التعسفي والتعذيب من المهام التي اعتادت عليها قوات الأمن السورية».

وقالت المنظمة: «إن لجوء الحكومة إلى التعذيب يوفر بشكل ممنهج دليلاً قوياً على سياسة حكومية

من شأنها أن تعد جريمة ضد الإنسانية، ويتعين على الحكومات المعنية أن توضح أن الحكومة السورية والمسؤولين عن الانتهاكات سيواجهون العدالة في النهاية جزاءً على أفعالهم».

وتضيف هيومن ريتس ووتش، «وقامت القوات النظامية السورية بعمليات اعتقال تعسفي وتعذيب بحق بعض العاملين بالمستشفيات الذين كانوا يستقبلون المتظاهرين الجرحى، وبحق رجال أعمال محليين كانوا يجمعون التبرعات لشراء أغذية للنازحين، وبحق مطوري برمجيات كانوا ينادون بحرية التعبير على الإنترنت، ومعظم المعتقلين من الرجال، لكن النساء والأطفال لم يسلموا»!

ولفتت المنظمة إلى أن «السلطات تحبس المعتقلين السياسيين لشهور دون توجيه اتهامات إليهم، وتعذيبهم وتسيء معاملتهم وتمنعهم من التواصل مع محاميهم أو عائلاتهم، فتترك ذويهم في حالة من القلق على معرفة مصيرهم»!

وقال محتجزون سابقون لـ هيومن رايتس ووتش: إن «مسؤولي الأمن عنذبهم بارغامهم على اتخاذ أوضاع مجهدة، وبالانتهاك الجنسي، بما في ذلك عن طريق الاغتصاب والصدمات الكهربائية على الأعضاء التناسلية، والضرب بالعصى والأسلاك والقضبان المعدنية»، كما وصفوا أساليب وأدوات خاصة، مثل(الشبح وبساط الريح والدولاب)، وهو ما يعرف عن الحراس والمحققين السوريين استخدامها في مراكز اعتقال تشمل أرجاء البلاد.

وبحسب مركز توثيق الانتهاكات، وهو مجموعة رصد سورية، تراكمت وفاة ما يقرب من 1200 شخص أثناء الاحتجاز.

كما سبق لـ هيومن رايتس ووتش توثيق مواقع 27 موقراً للاعتقال في أرجاء سوريا، حيث قام أفراد قوات الأمن بتعذيب مدنيين، وقد حدد التقرير الجهات المسؤولة عن تلك المقار، وأسماها قاداتها في حالات كثيرة.

وقالت المنظمة: إنه، «إضافة إلى الإفراج عن كافة المعتقلين، يتعين على الحكومة السورية أن تتيح لمراقبي الاحتجاز الدوليين المعترف بهم الوصول الفوري دون عوائق إلى كافة مقرات الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية».

ويجب أن يشمل المراقبون أشخاصاً من مكتب الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومن لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا.

كما يتعين على الحكومات المعنية أن تضغط على السلطات السورية لإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمراقبين بالوصول إلى مقرات الاحتجاز، وعلى الحكومات استغلال القنوات الدبلوماسية والجزاءات، محددة الهدف، ضد الأشخاص المتورطين بمزاعم ذات مصداقية في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وينبغي للحكومات المعنية أيضاً أن تؤيد قيام مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق مع أولئك الذين يتحملون أعظم المسؤولية عن الانتهاكات في سوريا، وملاحقتهم قانونياً.

كما لفتت المنظمة إلى أن بعض جماعات المعارضة المسلحة قامت أيضاً باحتجاز بعض الأشخاص تعسفياً، وبينهم صحفيون وعمال إغاثة إنسانية ونشطاء، وفي بعض الحالات قامت جماعات المعارضة بإعدام محتجزين، مبينة، أنه يتعين على جماعات المعارضة الإفراج عن كافة الأشخاص المحتجزين تعسفياً في عهدها، ومعاملة المحتجزين كافة بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

« تكاسسي» في دمشق وريفها تتحول إلى «سرافيس».. والدفع حسب المزاج

الحواجز العسكرية السبب.. والمشى بديلا للانتظار



سمر منها

هذا ما فرضته ظروف «الحرب»، كما يسميها البعض.. يأتي التاكسي من بعيد مختالا إلى الجموع المحتشدة يوميا على مواقف الباصات بانتظار من يقلها إلى عملها، فيتراكض إليه مجموعة من الأشخاص، يتم الاتفاق فيما بينهم بشكل سريع على الركوب بعد بازار يتم خلال عدة دقائق بالاتفاق مع سائق التاكسي حول السعر والمحطة التي سيتم الوصول إليها.

«(فرج) التي تخرج إلى عملها كل يوم صباحاً، تقف بانتظار «السرفيس» يوميا، مدة ساعة أو أكثر، حسب قولها. فـ «السرفيس»، وهو وسيلة النقل التقليدية داخل سوريا، والأقل تكلفة، «أصبح يمر في الأشهر الأخيرة بندرة، لأسباب تتعلق بطول الطريق والحواجز المنتشرة».

وتبين، أن الطريق من منزلها في جديدة عرطوز بريف دمشق إلى المدينة، أصبح طويلاً، خاصة بعد تحول الطريق من المعضمية، التي تشهد اشتباكات وقصفاً يوميا، إلى طريق صحنايا، الذي يستغرق ساعتين ونصف الساعة صباحاً، والتي كانت تكفي للسفر من دمشق إلى محافظة حمص سابقاً.



هكذا تروي فرح تفاصيل رحلتها اليومية إلى عملها في دمشق صباحاً، والتي تبدأ منذ الساعة السادسة والنصف صباحاً، حيث تخرج فيها من المنزل، وتقول: إن «سائقي الميكروباصات (السرافيس) امتنعوا في الأونة الأخيرة عن النزول إلى دمشق احتجاجاً على المسافة الطويلة بعد تحويل الطريق، وتشير فرح إلى أنه حتى ولو قبل السائق بالنزول، فعودته إلى الجديدة ستستغرق وقتاً طويلاً بسبب وجود 15 حاجزاً عسكرياً على الطريق الذي يمر من الجديدة إلى صحنايا، فإوتسترد درعا، إلى نهر عيشة، إلى البرامكة، هذا بالإضافة إلى تضاعف أجرة النقل 3 مرات.

وتتابع فرح، «نضطر إلى اللجوء إلى التاكسي صباحاً، حيث يحدد صاحبها السعر الذي يريده على مزاجه والذي غالبا ما يقبله الركاب خوفاً من تأخرهم عن أعمالهم، مشيرة إلى أنه في الغالب يطلب مبلغ 300 ليرة، أو أقل من ذلك بشرط أن يكون عدد ركاب التاكسي 6 أشخاص «لتوفي معو» على حسب قوله». لكنها توضح أن «300 ليرة كل يوم يعني دفع نصف راتبها شهرياً للمواصلات، لذلك قد يكون جلوسها في المنزل أفضل بكثير من نزولها إلى العمل!»

بانعون جوالون

تتابع فرح بسخرية، أنه بسبب طول الطريق والزحمة الموجودة على الحاجز العسكري التي تستمر ساعة على أوتسترد درعا، يتناول أحياناً سائق التاكسي أو «السرفيس» سندويشة يكون قد أحضرها معه من منزله، كما أنه يكثر في هذه المنطقة، التي تشبه الاستراحة، البانعون الجوالون الذين يبيعون «المعروك» أو المياه



حمزة المصطفى

جيوستراتيγια

ماذا لو أصبحت ثورتنا «إسلامية»

الشعب السوري باغليتيه الساحقة إلى درجة يكاد يخلو بيت في سورية من شهيد، أو معتقل، أو جريح أو مقتل، أو نازح أو لاجئ، أو مبعد.

تُطرح البرامج السياسية في ظروف صحيّة تمنح الحق للجميع في الاختيار. لقد انطلقت الثورة لتؤمن الحرية للجميع ويدون أي اقضاء، فلماذا يحرص البعض ولاسيما فصائل بذاتها على اختصار الثورة، وتعمير برامجها بما يتواءم مع طروحات هذا الفصل أو ذاك.

التواضع مطلوب في حضرة الشعب، خاصة وأن الثورة ما تزال مستمرة ولما تنته بعد، واستباق النتائج والتركيز على الأيديولوجيا بدلاً من النضال بعموميته مقتل لأي حركة أو فصيل مهما كانت قوته. إن قراءة التاريخ مفيدة، وتجنب أخطاء السبيعيات والثمانينات أقل الواجب. ولنا في تجارب ناجحة مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عبرة لجهة التصالح بين المشروع النضالي الوطني وبين الطروحات الفكرية والسياسية بما يؤمن الديمومة والقبول والاعتراف الشعبي الجامع، وهو ما تفقده كثير من فصائل المقاومة في ثورتنا نتيجة غلواها في طروحاتها. يجدر الإشارة أن كثير من الملتحقين بهذا الحركات لم يلتحقوا بها قناعة وإيماناً بأفكارها، وإنما رغبة في تأمين متطلبات المقاومة كالسلاح والتأخير وغيرها والتي تتوافر لدى هذه الفصائل بحكم الدعم الذي تتلقاه من جهات رسمية وغير رسمية خارجيّة. وبالتالي فإن المزاودة، واستغلال الكثرة والوفرة والدعم لفرض الطروحات الفكرية الخاصة بهذا الفصل أو ذاك يشوبه نواقص كثيرة تستيق هذا الطرح. ولا ننسى ارتباط معظم الفصائل أكانت إسلامية أو غيرها بداعمين إقليميين وعرب، وأن حراك بعض هذه الفصائل يقوم على التقاطع في المصالح مع الطرف الداعم وأحياناً لخدمة أهدافه السياسية سواء أكان يدري أو لايدري. وبناء عليه فإن توظيف الأيديولوجيا (الدين) كمطية أو غطاء للعمل السياسي يعتبر انتهاكاً للدين قبل أن يكون انتهاكاً للثورة التي ضاع قرارها المستقل في غيابات التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية.

الحروب الدينية (انتهت)

انتهى زمن الحروب الدينية وجرى استبدال الممالك الدنية المقدسة بنظام الدولة « الوطنية» بعد معاهدة وستفاليا 1684. لم تعد ثقافة الشعوب تقبل بطروحات الدول الدينية بغض النظر أكانت صحيحة أم خاطئة. لقد انقرضت الدول الدينية التي تقود الحروب باسم الدين، وأصبح العالم غير مؤهل لتعاطف مع الأفكار. لقد حل مصطلح التحرر الوطني كمرداف للجهاد أو الحروب المقدسة، ونشأت حركات التحرر الوطني ضمن الأطر الجغرافية القائمة.

تأسيساً على ما سبق، جهد النظام منذ بداية الثورة على الاتّيات بأنه يحارب حركات إسلامية « منطرفة» ذات طروحات أممية ودينية تستهدف الدولة الوطنية والكيانات القائمة، لتعود إلى زمن الدول والحروب الدينية. وما فئى النظام يوظف الطاقات والإمكانيات لسحب الطابع الوطني عن الثورة، وهو يحقق نجاحات باستمرار على الأقل على مستوى الرأي العام الغربي. لقد أوضحت مجزرة الكيماوي عن كارثة حلت بالثورة لجهة التعاطف معها، إذ كانت نسبة المعارضة والرافضة لمعايبة النظام تفوق بكثير تلك المؤيدة له. فشلت المعارضة في الترويج للثورة كحركة تحرر وطني تستهدف نظام استبدادي، وطمعة قاتلة. ومع تنامي الطروحات الدينية وازدياد نفوذ حركات منطرفة في المناطق التي حررها الشوار يزداد النفور على مستوى الرأي العام العالمي تجاه هذه الثورة. الأمر الذي يكون وبالأمر محدقاً فيها، إذ أن الظروف قد تتغير من الوقوف على الحياد إلى دعم النظام بالاستناد إلى الوعي الجمعي والصور الخاطئة التي تروج عن الثورة، ومحاولات اختصارها بمشروع فكري واحد.

لقد نجحت الاحتجاجات السلمية في سحب الشرعيّة من النظام، ولم تسطع الدول الكبرى على الرغم من خداعها ومؤامرتها ضد الثورة من إعادة تأهيل الأسد كشخص يمكن أن يحكم مستقبلاً، لكن تآثر الفصائل وتشبثها، وتركيزها على المشروع السياسي الديني على حساب النضال الوطني الجامع قد يخدم هذا الهدف. وبذلك نسترجع زمن الثورة الإسلامية السابقة فنكسب تحشيداً أنياً ونخسر استراتيجيّاً.

أتاحت الثورة الفرصة للجميع ليعبروا عن أنفسهم وطروحاتهم. لذلك فإنهم مطالبين باتحة الفرصة لتعبير الثورة عن نفسها كما نشأت، وليس عن انحرافاتھا. يجب أن توجّل المشاريع الكبرى إلى ما بعد إسقاط النظام، ويجب أن يحصل التنافس ضمن مبدأ الاختيار الذي تنادي به العرف والمواثيق الدولية والشرعية الإسلامية أيضاً.

لن تتوحد الكتائب والفصائل على مشروع فكري واحد فالاختلاف طبيعة بشرية قائمة، لكن يمكن التوافق على برنامج عمل له سمات ومحددات عامة تضمن مشاركة الجميع في بوتقة النضال بغض النظر عن الطروحات الفكرية والأيديولوجية.

يبين مرحب متحمس، ومتحفظ متوجس، خائف أو متخوف تلقى السوريون المنحازون والمشاركون في الثورة أنباء ذات دلالات كبيرة وإشارات معقدة هي:

• البيان رقم 1 الذي صدر عن فصائل عسكريّة إسلاميّة (الأقوياء) يسحب الاعتراف من الائتلاف الوطني، ويدعو إلى « التوحد ضمن إطار إسلامي واضح، ينطلق من سعة الإسلام، ويقوم على اساس تحكيم الشريعة وجعلها المصدر الوحيد للتشريع»

• تشكيل جيش الإسلام بانضمام نحو 43 فصيلاً عسكرياً إلى التنظيم الجديد، ومبايعة الشيخ زهران علوش ذو التوجهات السلفية التقليدية (العلمية) قائداً عامّاً له.

لا أعرف لماذا عندما سمعت وقرأت ما سبق رجعت بالذاكرة (استناداً على كتب التاريخ طبعاً) إلى 9 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1980 عندما وقع ثلاثة قيادات جماعة الإخوان المسلمين هم عدنان سعد الدين، وسعيد حوى، وعلي صدر الدين البياتوني في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 إعلاناً سموه « الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها». تلك الثورة التي لم يعترف بها أحد بما فيههم النظام البعثي في العراق الذي كان يدعمها، تلك الثورة التي انتهت بمجزرة حماة وبآلاف القتلى وبخروج قيادات التيار الإسلامي من سورية، تلك الثورة التي اعترف مطلقها بأخطائهم ولكن في كتب المذكرات التي لا تستهوي إلا بضع عشرات الباحثين الراغبين في معلومة هنا وهناك ليكتبوا تاريخاً أساسه وركيزته» المنتصر» .

وجلت بيني وبين نفسي، فأتا وكثيرون (على الرغم من الايمان المحتم بانتصارها) يخشون أن تلاقي الثورة مصيراً مشابهاً لتلك الثورة، في ظل توفر ظروف مشابهة على الأقل على الصعيد الدولي. لم التفت في هواجسي إلى الجانب التنظيمي الذي طالما نادينا به، ولا إلى تنسيق الكتائب فيما بينها بدلاً من تباعدهم. ما نظرت إليه هو انتفاء أدبيات الثورة وخطابها ومصطلحاتها ونشأتها في البيئات السابقة.

التواضع مطلوب

الشعب السوري بغالبية مسلم، وليس إسلامي. فالإسلام دين وشريعة وهوية وحضارة وليس حزباً سياسياً أو فصيلاً عسكرياً. وللشرعية مصادر وليس مصدر واحد، ولها مشاريع وليس مشروع واحد هو « الدولة الإسلامية» أو « الخلافة الإسلامية». لم يطلق الإسلاميون الثورة ولا حتى العلمانيون أو الليبراليون أو...، لقد خرجت الثورة من رحم الشعب، من ألامه وطموحاته باتهاء عهد الاستبداد ونشدان التغيير وتحقيق الحرية والكرامة. لم يكن الدين عاملاً أساسياً في انطلاقتها، والادعاء بخروج المظاهرات من المساجد هو تأكيد لرؤية النظام، فالمساجد خلال المظاهرات كانت أماكن تجمع أكثر من كونها أماكن عبادة وتحشيد، ولا ننسى أن جميع الخطباء كانوا معينين ويدعون للهدوء والهدنة بدلاً من الانتفاض والثورة. يضاف إلى ذلك أن الإسلام كرابطة معنوية لم يكن ملهماً للانتفاض. لقد حدثت ثورات في دول إسلاميّة مثل ماليزيا واندونيسيا لكن الشعب لم ينتفض إلا عندما انطلقت الثورات العربيّة، وهذه الحقيقة تتدحض كل من يدعي انطلاقا الثورة نتيجة أفكاره أو اتجاهه السياسي.

لم تكن الحركات الإسلامية بغالبيتها مهتمة بالثورة في مرحلة الاحتجاجات السلمية، ولا حتى عند بداية التسلح الذي كان ألهياً وكردة فعل على الانتهاكات، ولم يكن مشروعاً أو قراراً منظماً، كما أن قسماً كبيراً ممن حملوا السلاح لم يعلموا بالقاعدة الفقهية التي تعرف بـ « دفع الصائل». تفاجئت كثيراً بفشاي صدرت بداية الثورة عن منابر إسلامية ذات توجه سلفي تحرم المشاركة في المظاهرات أو تجيزها لكنها تمنع على المشاركين المصاداة بأهدافها الديمقراطية (أنه) أمر ممنوع). تفاجئت أيضاً بنزيت أحزاب إسلامية -عانت من النظام ما عانت- وتفضيلهم عزم تبني موقف واضح، ومحاولة استثمار الثورة سياسياً لتحقيق إنجازات على الصعيد الحزبي. لقد كانت الثورة بمنزلة « الجسر» لإعادة الحركات الإسلامية إلى قلب المشهد السوريّ بعد أن غيبتها النظام لمدة ثلاثة عقود أو أكثر. لا ينكر أحد قوة الفصائل الإسلامية (أحرار الشام، صقور الشام، لواء الإسلام، لواء الحق...) وبسالتها في قتال قوات النظام. لكن هو: هل التحقت الفصائل الإسلامية بالثورة لمواجهة النظام وتحقيق اهدافها برد الظلم عن الشعب المظلوم أم لتحقيق مشروعها السياسي.

بداية الثورة جهدت هذه الفصائل على إثبات حقيقة تتمثل في أنها جزء من ثورة الشعب السوري، لكن مع استمرار الصراع بدأ قادة هذه الفصائل يقتصرون الثورة بانفسهم وبمشروعهم السياسي فيخرج علينا أحدهم ببشرنا به « الحاكمية»، والآخر « بالخلافة» وكأنهم أوصياء على خيارات الشعوب. لا نرفض أي فكرة سواء أكانت واقعية قابلة للتطبيق أم لا، ونحترم من يطرحها اتفقتا معه أم اختلفنا، لكن أن نفرض علينا وبتهديد مبطن بالقوة فهذا أمر لا يليق بثورة امتدت افقيّاً حتى شملت



نبيل شبيب

شروق وغروب

قضية المشردين جزء من قضية تحرير سورية

3. بل وتحريك ما يسمى (داعش) لإضعاف الأحرار في الألبوية والكتائب المسلحة ومقتن بذلك:

(1) الإعداد لعقد جنيف ٢، بمعطيات توافق دولي يغيب في وقت واحد الثورة والثوار، وتجمعات السياسيين المهمشة، الكبيرة والصغيرة..

ضعفاً يقبل بفئات ما يعرض عليه تحت (2) وممارسة أقصى الضغوط لابتكار «تشكيلية تمثل الثورة» تمثيلاً عنوان «أزمة» يجري حلها بالمساومات..

هذا يعني -إن تحقق- «تأبين بين المغاور والحقول والغابات والمرفعات الجبلية، وهؤلاء في ترحال متواصل على وقع القصف المتلاحق، والهادف لمضاعفة أساسة التشريد عمداً.

قضية إنسانية، تلاقى على صنعها قوى الفجور في الداخل وقوى القصور عن أداء الواجب في الخارج، وباتت بأبعادها واحتياجات المكويين من خلالها أكبر من إمكانية الإحاطة بها... ورغم ذلك.. هي «أحد أجزاء» القضية الأصل: قضية تحرير سورية تحريراً ناجزاً من الاستبداد والفساد، ومن الهيمنة والوصاية الأجنبية في وقت واحد.

قضية المعاناة وجها لوجه مع توظيفها لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالواجبات الإنسانية.

قضية إنسانية، تلاقى على صنعها قوى الفجور في الداخل وقوى القصور عن أداء الواجب في الخارج، وباتت بأبعادها واحتياجات المكويين من خلالها أكبر من إمكانية الإحاطة بها... ورغم ذلك.. هي «أحد أجزاء» القضية الأصل: قضية تحرير سورية تحريراً ناجزاً من الاستبداد والفساد، ومن الهيمنة والوصاية الأجنبية في وقت واحد.

قضية المعاناة وجها لوجه مع توظيفها لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالواجبات الإنسانية.

3. «ورقة استنزاف» عبر شغل الإمكانيات الذاتية، الفردية والمنظمة، واستهلاكها في تلبية احتياجات ضرورية للحد من المعاناة.. وبالتالي الحيولة تلقائياً دون استخدامها في تلبية احتياجات جوهرية وأساسية «من أجل استئصال من يسبب المعاناة أصلاً كي يتوقف فعلاً التدفق المتصاعد للآلام الفردية والكوارث الإنسانية.

أياها السوريون الصادقون الذين لا تكاد توجد عائلة منكم، إلا وفيها أكثر من شهيد أو شريد أو جريح أو معتقل أو مفقود.. أو ثائر مقاتل.

القضية قضيتكم، وكل «تصرف بها» يعني التصرف بكم.. وببلكم وبمستقبل أولادكم وأحفادكم

وما يجري الآن.. يضعكم «خارج قوسين» كما لو لم يكن لكم شأن به.

أياها السوريون لا بد أن تجمعوا ما بين ثلاث مسؤوليات جنسية، وإن ناعت الجبال بحمل مثلها..

1. مواصلة العمل لتخفيف المعاناة.. بكل وسيلة ممكنة. 2. التركيز على قطع دابر من يصنعون المعاناة: أي إسقاط بقايا النظام

3. الإعداد المشترك للحيولة دون أن يخلف بقايا النظام وضع آخر مصنوع صنعاً، بحيث يحقق أغراضاً إقليمية ودولية ما، ولا يحقق أهداف الثورة وشعبها الثائر.. بل قد يصبح حاضنة تفريخ كوارث إنسانية وسياسية أكبر في المستقبل.

من دون الجمع بين هذه المسؤوليات الثلاث معاً، لن ينقطع مسلسل معاناة التشريد، عبر صنع المأسى والكوارث، الإنسانية والسياسية، وإيجاد الأسباب لتكرارها في المستقبل القريب والبعيد.



أين البديل الثوري؟

رانيا مصطفى

أولئك المتفوقعين المتزمتين في «مذهبهم اليساري»، بقايا الأحزاب الشيوعية التي ظلت تؤيد السلطة وقمعها ونهبها، أو ذلك اليسار «المتبلرل»، الذي أعلن توبته عن الماركسية، أي عن الجدل الماركسي، واستساع طرق التفكير المنفلتة من الضوابط، تلك التي سطحتها توصل صاحبها إلى تأييد تدخل إمبريالي تارة، وإغفال طامح وأهداف ذلك التدخل، وتارة أخرى توصله إلى تحليل الأمور بمنطق شعوي مبتذل، كثيراً ما يكون طائفيًا. وكثيراً ما أيدوا تشكيلات المعارضة تلك التي لا يختلف منطقها كثيراً عن النظام، خاصة رغبتها وشرها إلى ترسيخ النمط الاقتصادي القائم على النهب والإفكار؛ أولئك لم يفهموا يوماً تركيبة السلطة وطبيعتها، فهم دوماً متفاجنون بمجازر النظام، ولم يفهموا الثورة وأسبابها، ولم يتقوا بالشعب؛ وهم على كثرتهم، و«نجوميتهم»، فقد أودى بهم منطقهم الصوري المبسط هذا، بعد قرابة عامين ونصف على الثورة، إلى نشر التشاوم بين قطاعاتها.

ما يدفع للتفائل هو تلك المجموعات اليسارية الصغيرة والوليدة، التي وجدت لها مكاناً على أرض الثورة، ويقع على عاتقها مهام صعبة للغاية:

1- التأسيس لفكر يساري ثوري يؤمن بقدرة الشعب على التغيير والمشاركة في الحكم وتحجيد الفكر المتطرف والطائفي.

2- مواجهة مشاكل التمويل المتدفقة لشراء ولأه النشاط والمجموعات المدنية والعسكرية.

3- الجمع بين نشاطات الثورة المختلفة، بما يخدم أهدافها.

4- التأسيس لحزب ثوري يقود الحراك، ويبني نظرية ثورية جديدة تلائم الواقع السوري وتقيداته، والتأسيس لنمط اقتصادي مختلف يسمح بإقامة صناعة وطنية، ويضبط ميل القطاع الخاص نحو الربح السريع.

5- خوض معارك واسعة مع بقايا اليسار القديم، المتفوقع أو«المتبلرل»، والذي لم يكن ماركسياً يوماً، بل شؤه صورة اليسار، وحمل من العقد تجاهه الكثير، فصار اليسار الثوري الوليد المختلف بالنسبة إليه عدوّه الأول الذي يحاربه ويشوهه في كل المنابر المتاحة.

وقوة كل الكتائب المقاتلة، هو لا يقاتل النظام، ولكن له دور تخريبي واضح ضمن المناطق المحررة، عن طريق أحكامه القروسطية التي يريد فرضها على المناطق المحررة بالغف والقمع، وبالتالي هو يزيد من تشظي تلك الكتائب، ويتضح ذلك في البيان الأخير للكتائب الـ 13/ التي اتصلت من الائتلاف ومن «داعش» ومن الجيش الحر أيضاً، هذا فضلاً عن جماعات كردية تسلحت، وهي تتقاتل مع «داعش» وغيرها.

أما المجالس المحلية والتنسيقيات فقد أفسدها المال المقدم لها، والارتباط ببعض أطراف المعارضة دون أخرى، ومنعها من أخذ دور سياسي وبناء سلطة للشعب، ما جعل أثرها وموقفها السياسي ضعيفاً، إذ يقتصر دورها على الإعلام وتلبية بعض الحاجيات المحلية.

المتفقون والنشطاء الذين أيدوا الثورة، ومنهم من شارك بتظاهراتها الأولى، أو بالعمل الإغاثي، تنهشهم مشكلات نفسية تتعلق بتضخم (الآثا) وحجب الظهور، وكثير منهم انصرف إلى تلميع صورته والمزاودة على الثورة ومحاباة أظنانها، والآنكى انصرافهم إلى محاربة بعضهم البعض بعيدين كل البعد عن النقد المنطقي، وبالتالي لم يقوموا بتفكيك مشكلات الثورة ونقدها؛ وحتى التجمعات السياسية التي تشكلت كانت شكلية، ولا تؤسس لفكر ثوري نقدي، يؤسس لوعي سياسي، ويستقطب الجيل الشاب المشارك في الثورة، وبالتالي هي غير قابلة للتطور. ولا حتى للتوحد فيما بينها، وهي تحمل في جوفها عوامل فشلها مسبقاً.

إذا مشكلة إيجاد الحامل السياسي للثورة، في ظل كل ذلك، مشكلة عويصة ومستعصية، ولكنها ملحة، وتحتاج الكثير من العمل والتعب، كدراسة تجارب الشعوب الأخرى في الثورات، وفهمها ومقاربتها بالواقع السوري، ودراسة النظرية الثورية للأحزاب التي تشكلت، وانتقادها وفهم أسباب نجاحها وفشلها. وهذا يحتاج إلى منهج جدلي في التفكير لفهم تركيب الواقع المعقد، بعيداً عن المنطق الصوري السطحي السائد، المفرط في تبسيطه للأمور، والذي يفصل كلياً بين نشاطات الثورة (السياسية والعسكرية والإغاثية والطبية والإعلامية).

اليسار الماركسي هو الوحيد القادر على ذلك، ولكن اليسار البعيد كل البعد عن عاهات اليسار القديم، سواء

فضحت مجريات الأحداث خلال الثورة رداءة المعارضة المكرسة، على اختلاف توجهاتها وتكتلاتها وإيديولوجياتها، وظهر كم هي هزيلة وعاجزة أمام الثورة، فهي لم تفهم أسبابها وسيرورتها، وبالتالي لم تر مشكلاتها وحلول تلك المشكلات، بل على العكس ساهمت في تعميقها، الأمر الذي خدم النظام؛ فقد أضاعَت تلك المعارضة، ولا تزال، كل وقتها لتلث وراء الدول العظمى والإقليمية لتتدخل لإسقاط النظام، والواقع أن تدخل تلك الدول أتى عوناً للنظام لضرب الثورة، تارةً بدعم جماعات إسلامية منظرقة دخيلة على الثورة، وغريبة عن الشعب، وطوراً بالتحجج بتلك الجماعات لتبرير الصمت على جرائم النظام من قبل الغرب، ولتبرير الدعم الروسي له.

الكتائب العاملة على الأرض بينها خلافات، بعضها إيديولوجي، وبعضها يتعلق بجهة الدعم والتمويل، فينما كتائب الجيش الحر تدرك أن مهمتها هي قتال النظام، وليس حكم الشعب وقمعه، وهي تحتاج إلى جهة سياسية تنسق معها، ولا يوجد في الساحة السياسية غير الائتلاف الوطني «البانس» للقيام بهذا الدور، ولكن لا ولاء للجيش الحر للائتلاف، فهو ليس كتلة واحدة، بل مجموعة كتائب مبنية غالباً على أسس مناطقية أو عائلية أو عشائرية، ما يجعلها ضعيفة لجهة صعوبة توحيدها، وقوة في وجه الجهات التي تريد التحكم بها وحرفها عن هدفها.

الكتائب السلفية والإسلامية التي تريد إقامة «دولة الخلافة» يتحكم بها الدعم السعودي، ومعظم المنتسبين إليها أرادوا الحصول على السلاح والمال لقتال النظام، وليس لهدف سياسي يتعلق بقيام دولة الخلافة، ومن الصعب على الجيش الحر والمجالس العسكرية استقطاب هؤلاء، بسبب عدم امتلاكهم السلاح الكافي، كما للكتائب السلفية. «جهة النصر» التي أعلنت ولاءها للقاعدة والظواهري، يتلقى مقاتلواها أوامر من «أمير» مجهول، حيث من السهل اختراق تلك الأوامر مخابراتياً، ولكن أيضاً ليس كل مقاتليها يحملون فكر القاعدة، ولكن براغاثيتهم دفعتهم للانتساب إليها، حيث السلاح والتنظيم الجيد، إذ إنها كثيراً ما تشهد انشقاقات جماعية حين تتوقف، بأوامر خفية، عن قتال النظام.

تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، المعروف بـ «داعش» والذي يشكل الخطر الأكبر على وحدة

جنيف القادم والثورة مستمرة

إمكانية استثمارها لاتفاق جنيف، خدمة لمصالحها المستقبلية في سوريا.

«داعش»، بحربها ضد الجيش الحر، في كل من الرقة وحلب وإدلب، تفتح المجال للنظام ليقوم باختراقات متعددة في عدة مناطق، ويحسن شروط التفاوض لديه، وفي هذا استعاد بلدة خناصر في حلب، كبدة هامة في خطوط الإمداد، ولكن رغم ذلك، فإن قدرة النظام أضعف من الاستفاده في قوة «داعش»؛ فقواه محطمة تماماً، وتتركز حصراً بالطيران والمدفعية، ولا سيما بعد تحجيد «الكيماوي» عن سلاح المعركة، وبعد فشل القوى المستجيبة من لبنان والعراق وإيران، أي أن النظام لن يستفيد فعلياً من هذه الخطوة، ولكنها قد تساعده في تعديل جرتي لقواه على الأرض، وفي التفاوض.

تشتت قوى المكوّن العسكري، واشتداد نزعة التأسلم كمرجعية لديه، في ظل غياب الشعب عن ساحة الفعل، يأتي في سياق الضغط على «الائتلاف» المعارض لعدم التفريط بـ «جنيف»، وربما لتشارك تلك القوى مباشرة في الاتفاق، وتأتي رداً على طائفية وظلامية «داعش»، وإفهامها أن الثورة والسوريين يعرفون الإسلام جيداً، ولا يترهنون، لا للأمريكان، ولا للفرنسيين ولا لسواهم، وعليها إعادة حساباتها بما يتوافق مع خيارات الثورة، لا أن تفرض خياراتها، وتستمر في فرض سلطتها على المناطق التي حررها الجيش الحر بدماء مقاتليه، والشعب السوري عبر تظاهراته ومعتقليه وحرمانه. ولكن انفصال «داعش» عن الثورة، بداية 2013، وتكرارها لمشروعها المتعلق بتطبيق الخلافة الإسلامية حصراً، قد يدفع إلى اقتتال داخلي سيتوسع بالحد من أهداف الثورة، وهو ما سيستفيد منه النظام مباشرة، سيما وأنه لا يزال يناور بما يخص «جنيف» ويحاول ترميز شرط استمرار الأسد في المرحلة الانتقالية.

توقيع بيان المجموعات الـ 13 وتشكيل جيش الإسلام من نحو 60) مجموعة بقيادة زهران علوش، ورفض كتائب ريف حمص الشمالي لـ «داعش» بل لـ «جهة النصر»، وتشكيل مجموعة جديدة في البوكمال، كلها معطيات تشير إلى واقع جديد، أساس تشكله عائد إلى إقرار موعد اتفاق جنيف، وتنبية «داعش» لما يحدث وتقديم الوعود لحرب قادمة ضدها. النظام سيبقي يحاول تعزيز شروطه، وهو ما يعقد حسم بعض المعارك ضد «داعش»، ويجعلها تنتصر بدورها، وبذلك يرفع من أسهمه، باعتبار سوريا أصبحت معقل حرب للإرهابيين وليست دار سلام للمعارضة، ولا توجد قوة

عمّار الأحمد



بتحديد مجلس الأمن الدولي موعداً لعقد «جنيف 2»، بتاريخ 15 تشرين الأول، يكون الوضع السوري قد أصبح دولياً بامتياز، ولم يعد موعداً لعقد الصفقات بين لأفروف وكيري، أي يكون على السلطة والمعارضة أن تحضر نفسيهما للذهاب إلى جنيف. طبعاً لا المعارضة متفقة بكليتها، ولا السلطة كذلك، على الذهاب، لأن «جنيف» سيكون بشكل أو بآخر، على حساب فئات في المعارضة وفي السلطة، أي على حساب من يريد استمرار «الحرب» (الرووس الحامية)، إلى أن يسقط أحدهما الآخر، أو يرفع من شأن حصته في المعارك الجارية.

منذ ضربة «الكيماوي» حدثت تغيرات كبيرة في صفوف المكوّن العسكري، أخطرها، محاولات «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، فرض سلطتها على مناطق واسعة في حلب وريف ادلب وصولاً إلى اللاقية، وذلك لفرض واقع جديد يسحق فيه الجيش الحر، ويطيحها مساحة واسعة للتحرك، خوفاً من اتفاق ممكن بنتيجة مفاوضات جنيف، بين جيش النظام والجيش الحر ضدها، كونها خارج معادلات الحل، وخارج أي تسوية ستحدث، وربما يكون انعقاد «جنيف» نفسه، يدفع من خطر توسعها كذلك.

«داعش» هذه، تقدم خدمة مثالية للنظام، وهي لم تفعل شيئاً حقيقياً في مواجهته بالطبع، وبالتالي يلاحظ أن أفعالها مرتبطة مباشرة باستخبارات عربية أو اقليمية، تريد تعديل موازين القوى لصالحها في إطار المعارضة، سيما أن (الأخوان المسلمون)، و«إعلان دمشق»، وقطر وتركيا قد تهمش دورها، مع توسعة الائتلاف، أي فقدت الكثير من تأثيرها، وبالتالي من



عدنان عبد الرزاق

رأس المال على عقب

ليتر البنزين بسعر رصاصة

لعل من المشاكل الخطرة في سوريا، إضافة «لحرق البلد وبقاء الأسد»، هي الفهم الخاطئ لمقولة، «انصر أخاك ظالماً ومظلوماً»، فأتصار كلا طرفي الصراع، فهموا النصرة بشكلها ولم يفوصوا في عمق معنى الحديث الشريف، لأن المقصود في نصرة الظالم نهيهِ عن ظلمه، ونصرة المظلوم، ليس إعادة حقه فحسب، بل ومعاقبة الظالم لئلا يتمادى، فبعض من هم في المعارضة يرون في تناول أخطاء قادة السياسة والميدان، انتقاصاً وتشويهاً للشورة، ولا يدرون أنهم يزيدون الظالم تغطرساً واستبداداً ويففلون أن السوريين النجباء قاموا على الظلم أصلاً، وضحووا، بكل ما ضحووا، كرمى للعدالة والكرامة والحريّة..

أما المغيبون، وأنصار النظام الذين يرون حتى في تسليم السلاح الكيماوي نصراً، فهؤلاء تسقط عندهم أدنى حدود القيم، لأنهم ببساطة ارتضوا أن يكونوا شياطين خرساً، مذ قتل أول طفل في الثورة، وربما قبل ذلك، وقت «فرعنوا فرعون» حتى وجد في سوريّتنا مزرعة، وبمن فيها «مرايعين» أو عبيد! .

في الأسس، رفع النظام الملهم أسعار البنزين بنسبة 20% ليرسل رسالة مهمة وفي توقيت مهم إلى كل من يهمة الأمر، أبسط تغاسير تلك الرسالة، أنني أولاً، والكرسي لا يعل عليه، وتمويل حرب البقاء و«الممانعة» أهم عندي حتى من توفير أدنى شروط الحياة لمن وقف، حتى مع العصابة وصق، مغرراً به أو مغيباً، أو حتى مدفوعاً، ليواعت جغرافية أو «روحية»، أن القصة لها علاقة بوطن وحدود ومؤامرة.

ثمة أسئلة بدهية تترافق مع رفع سعر أي مادة أساسية أو تحريضية، أي تتأثر مواد ومنتجات أخرى وكثيرة برفع أسعارها، ومنها مادة البنزين.

السؤال الأول، لماذا الآن وتزامناً مع حملة الترويج التي يقوم بها النظام على أنه متماسك، وسيدحر «الإرهابيين» وأن حربه ضد التطرف وأموره المالية بخير؟

أي أثر يمكن أن يحدثه رفع سعر البنزين على السلع والمنتجات، وبالتالي على حياة المستهلك الذي يعاني من تضخم عملته وقلة دخله وغلاء الأسعار؟

لماذا هذه النسبة المرتفعة في الزيادة، «(20%)»، دفعة واحدة، وأين يمكن أن توظف وفورات رفع الأسعار، أفي دعم المواطن معاشياً، كما تتبجح الحكومة، أم في دفع رشى سياسية للمؤيدين والشبيحة وشراء أسلحة وذمم؟!

ولعل الأهم، لماذا لم نقرأ أو نسمع أي محلل مغيّب يقول للحكومة والنظام، إن هذا الإجراء يزيد من معاناة سوريي الداخل، وربما يصفع المؤيدين ويعيدهم إلى رشدهم ويكفرون بهذا النظام الآثم.

أعتقد أن «نصرة الظالم» أخذت أبعاداً لدى هؤلاء، بحيث إذا قتل النظام رمياً بالرصاص يتفنون بأنه لم يذبح، ويعتبرون ذلك انتصاراً، أما إذا ذبحت العصابة فسيدرجون على «المحطات الممانعة» ويتشفقون أن الذبح «خير من الخازوق، فالحكاية غدت مرض ذهنية وتغييب إلى ما لا نهاية..

نهاية القول: أعلم النظام ومؤيدوه ما هي أثمان الأسلحة التي أهدرت، خلال حرب النظام على شعبه، من طائرات أسقطت ودبابات أحرقت ومطارات، بما فيها دمرت؟!

أعلمون أن تلك الأثمان، التي لا تنتظر روسيا الاتحادية في ثمنها ولا تبيعها لأجل، يمكن أن تجعل دخل المواطن السوري يفوق دخل القطري والنرويجي؟!

وأيضاً، أعلم النظام وزبانيته أن سعر «طلقة» البارودة الروسية اليوم وصل إلى نصف دولار، أي مئة ليرة سورية، أي أن سعر ليتر البنزين الذي يريد النظام عبر رفعه، تحقيق عائد يرفد من خلاله حربه وغيه ورشاه؟!

في معنى آخر، لو فُكر النظام وجهائذة الحكومة الاقتصادية أن عدم إطلاق كل «طلقة» يعود بنفس سعر ليتر البنزين، هذا عدا سعر القذائف وحجم البراميل التي تنهال يومياً على أطفالنا وأمهاتنا وشيوخنا، فأي حكم رشيد هذا الذي يسعى اليوم للترويج والبقاء؟ وأي عالم عاهر هذا الذي ربط وجوده بتفكيك الترسّانة الكيماوية لبيقى السوريين- إن بقوا- يعيشون في نعيم الممانعة والمقاومة وقهر القوى الإمبريالية والاستعمارية؟...ويكتنون بنيران البنزين حيناً، ونيران ذات الأسعار من طقات ونيران صديقة بقية الأحايين .

سوريون يشتكون الغبن من تسلمهم حوالاتهم بالليرة السورية...



مختصّون: النظام يهدر عاملاً مهماً في دعم الليرة



من جانبه، بيّن (زاهر)، موظف في شركة تحويل، أن «عدة شركات تحويل حاولت «التمرد» على قرار المصرف المركزي، بتسليم الحوالات بالليرة، لما تحمله من مخاطر مالية، في ظل عدم استقرار سعر الصرف، إضافة إلى مطالبة الزبائن باستلام أموالهم بذات العملة المحولة، ما جعلنا نخسر الكثير من الزبائن، الذين لجؤوا إلى مكاتب تحويل غير مرخصة، رغم ارتفاع المخاطر الانتمائية».

يشار إلى أن إحصائية البنك الدولي تقول: «إن التحويلات المالية الواردة لسورية من دول مجلس التعاون الخليجي فقط لعام 2012 تصل إلى 606 ملايين دولار، بما نسبته 29% من إجمالي التحويلات التي تصل لسورية، موزعة على دول، البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وترتفع نسبة التحويلات إلى 2,079 مليار دولار من كل دول العالم».

وكان تقرير قد أفاد أن حوالات السوريين المالية من دول الخليج سجلت الفترة الماضية تراجعاً ملحوظاً، نتيجة تذبذب سعر صرف الليرة، إضافة إلى المخاطر الأمنية، حيث هناك الكثير من المناطق يصعب الوصول إليها، ما دفع عدداً من الشركات إلى الامتناع عن التحويل.

وبين هؤلاء أن «تسليم الحوالات المالية يجب أن يكون بشكلها المرسل، أي بذات العملة المرسلّة، وهذا ما يقتضيه المنطق وحق المواطن، وهو- إن تم- سيتسبب بدعم المواطن السوري الذي عانى كثيراً من انخفاض سعر صرف الليرة وارتفاع الأسعار، إضافة إلى إشباع السوق الداخلية».

وقال (ربيع)، باحث اقتصادي إن: «المواطن السوري يتحمل خسائر مادية كبيرة، تبدأ من تحويل المغترب للمبلغ الذي يريد إرساله إلى الداخل إلى عملة دولية، كالدولار أو اليورو بأعلى سعر، ومن ثم استلام المرسل له المبلغ بالليرة السورية بأدنى سعر، أضف إلى ذلك تكاليف التحويل المرتفعة، ما يجعل البلاد تفقد أكثر من 50 مليون دولار، وهذا المبلغ يفوق المبالغ التي يطرحها المركزي في محاولة لتخفيض سعر صرف الدولار».

ونصح (ربيع) بتسليم التحويلات المالية بالعملة الصعبة، قائلًا: «عندئذ يكون التصرف منطقياً وقانونياً ولمصلحة الوطن، وهو حالياً مطلب حيوي، فسوريا بحاجة لضخ العملة الصعبة في السوق الداخلية».

من جانبه، قال (سهيل)، محلل مالي: إن «قرار المصرف المركزي بتسليم الحوالات الخارجية بالليرة السورية حصرًا، دفع المستلمون إلى الجوء للسوق السوداء والمكاتب غير النظامية، وذلك لتجنب تعرضهم لخسارة جزء من أموالهم، حيث تحتسب شركات ومكاتب الحوالات، سعر الصرف بأقل من السعر في السوق».

وكان مصرف سوريا المركزي أصدر قراراً ألزم به جميع شركات الصرافة بصرف الحوالات الخارجية التي لا تتجاوز قيمتها 5000 دولار بالليرة السورية حصرًا، وما يزيد عنها يصرف بالقطع الأجنبي للأغراض التجارية.

«متلازمة» الدولار.. أكبر عدو لقوت السوريين!

ريان محمد



التشديد الذي فرضه النظام، وإغلاق العديد من محلات وشركات الصرافة».

من جانبه، قال متابع لسوق الصرافة: إن «أفول نار الضربة الأمريكية، والحديث عن اقتراب حل الأزمة السورية، إضافة إلى توقف معظم المنشآت الصناعية، تسبب في انخفاض الطلب على المواد الأولية المستوردة».

واستدرك قائلًا: «بالطبع لن نغفل موجة الإقبال على الدولار خلال الشهر الماضي، مع ارتفاع صوت الحرب، لفئة من المواطنين، منهم من غادر البلاد ومنهم من حول مدخراته للدولار في الداخل، وهؤلاء بدؤوا بتصريف جزء من تلك المدخرات لتأمين السيولة».

ولفت، إلى أن «قلة كتلة الدولار المعروضة في السوق، بسبب حذر وتوقف شركات الصرافة وتجار السوق السوداء، أعادت رفع سعر صرف الدولار». وقال: إن النظام «دأب خلال الفترة الماضية على

سجلت الأيام الماضية تذبذباً في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، حيث انخفض خلال الأسبوع الماضي من سعر 218 ليرة إلى نحو 160 ليرة، الأمر الذي أعاده مراقبون إلى انخفاض الطلب على الدولار، والحملة التي شنّها النظام على السوق السوداء، وذلك قبل أن يعود ويرتفع إلى نحو 185 ليرة، مع قلة العرض، وتوقف بيع الدولار في المصارف وشركات الصرافة، في وقت دأب مسؤولو النظام على التأكيد على استمرارها ببيع الدولار للمواطنين، الأمر الذي أفقد الثقة بالتصرّحات الرسمية».

وقالت مصادر في سوق الصرافة السوداء: إن «سعر صرف الدولار شهد هبوطاً كبيراً خلال الأسبوع الماضي حيث وصل إلى 160 ليرة، بعد أن تراوح الأسبوع الذي قبله بين 218 و220 ليرة».

وبيّنت المصادر أن «الطلب على الدولار انخفض خلال الأيام الماضية، في حين انتعش العرض»، مضيفة، أن «حركة السوق السوداء قلت نسبياً عقب

حمل السلاح بحاجة إلى ثقافة تكبح استخدامه في غير محله؟

مصطفى محمد



كلنا يعرف أن الشعب السوري مسالم بالفطرة، ولا يمتلك الخبرة الكافية في التعامل مع السلاح، بالطبع هذا قبل الثورة.

يعرف القاصي والداني أن الثورة السورية المباركة بدأت سلمية، لكن نظام الأسد استشرس في إجرامه مقابل سلمية الثورة، الأمر الذي أجبر الثوار على حمل السلاح، ليس حباً به ولكن دفاعاً عن أنفسهم، ثم دخل السلاح كل البيوت في المناطق الثائرة تقريباً، وحمله من انخرط في الثورة ومن لم ينخرط أيضاً، ونتج عن ذلك وقوع السلاح أحياناً في أيدي من لا يجيد التعامل معه.

أخطاء مميتة بعيداً عن الجبهات

لدى بحثنا عن الأخطاء، نتيجة حمل السلاح، وجدنا حالات لأخطاء لا تعد ولا تحصى. إصابات نتيجة الجهل باستخدام السلاح، وإصابات بالخطأ غير المقصود، إصابات نتيجة العبث، وإصابات نتيجة إبقاء السلاح في متناول الأطفال وغيرها الكثير.

أصيب (محمود) بطلق في الخصرة من قبل صديقه وهو ينظف سلاحه، نجا من الموت بعد أن أمضى شهراً في أحد المشافي التركية.

أما (مها) التي تبلغ السابعة من عمرها، فأصابها والدها المقاتل برصاصة قاتلة بعد قدومه من إحدى المعارك مصطحباً سلاحه، ونتيجة الإهمال ألقى سلاحه جانباً، فما كان من (مها) إلا أن حلت (المسدس) وضغطت على الزناد، وحصل ما حصل.

عدم مسؤولية وجهل

«لكي تحمل السلاح لابد لك من أن تكون مسؤولاً عن حمله، وأن تعلم أن استخدامه ضوابط، فلا يستخدم سلاحك في غير محله، كالمشاجرات التي تحصل بين العوائل». هذا ما قاله العم (أبو محمد)، عضو المجلس المحلي بمدينة (مارع). وأضاف: «السلاح لا يحمل في المناطق الآمنة لنظهر للأهالي أننا رجال أقوياء، السلاح وجد لمقاتلة النظام المجرم وليس للاقتتال بين العوائل»، وختم (أبو محمد): «نسعى لتشكيل مجلس عسكري مهمته فض النزاعات المسلحة الناشبة بين الأهالي، بالتعاون مع المجلس المدني، فمما تعلم نحن هيئة مدنية».

شجار بين عائلتين أوقع إصابات

الإعلامي (أبو جاسم) أصيب بطلق ناري في الأمعاء بينما كان يحاول فض نزاع مسلح بين عائلتين، وأصيب معه أكثر من شخص.

قننا بزيارته في المشفى وقال: «لست مستاءً من إصابتي ولكنني مستاء مما وصلنا إليه في مجتمعنا، لم أفهم كيف تحمل السلاح في وجوه بعضنا، نحن بحاجة إلى ثقافة تشطب جهلنا، كم تمنيت أن أصاب في إحدى الجبهات وأنا أعطي مسار المعارك مع النظام المجرم، لا أن أصاب هنا»، وأضاف (أبو حاسم): «لا بد من قانون يردع هذه التصرفات الطائشة».

نحن من سيدفع الثمن

إذا لم ننشر ثقافة «سلاحنا أمانة في أيدينا، سلاحنا توجهه لأعدائنا، لا نوجهه فيما بيننا»، إن لم نعمم هذه الثقافة، ستدفع الثمن وأي ثمن، اضطررنا لحمله نعم، لسنا ضده نعم، ولكننا ضد الاستخدام الخاطئ للسلاح. هذا النظام المجرم يتحمل كامل المسؤولية عما يحصل، فلو أعطانا حريتنا ما كنا اضطررنا لمعرفة هذه الأسلحة، ناهيك عن حملها!!

المواصلات في حلب.. أزمة متفاقمة.. والمواطن هو الخاسر الأكبر

محمد همام زيادة

(ع المعبر ع الموت)

(ع المعبر ع الموتمايهنا الكروز)، (ع المعبر ع الشيراتون - الشيراتون هي المدينة الجامعية سكن للنازحين)، هذا جزء من عبارات بتنا نسمعا يومياً من معاوني باصات الأجرة، ساخرين من الحال الذي وصلت إليه المدينة .

أزمة المحروقات

مع بدايات دخول الجيش الحر إلى حلب، حرم النظام المدينة من الوقود،فقطعت جميع الكازيات العاملة في الريف والمدينة،وامتلأت أرصفة الشوارع بمختلف أنواع الوقود المهرب،الأمر الذي جعل المواطن لعبة بيد المهربين وتجار السوق السوداء،بعد تقطع الطرق وتقلص حجم المدينة الواقعة تحت سيطرة النظام إلى أقل من النصف، انتقلت معظم الباصات التي تعمل على خطوط الريف للعمل ضمن المدينة،الأمر الذي شكل حالة ازدحام مروري خائفة.

يروي لنا أبو صلاح : «لم تدخل نقطة بنزين أو مازوت إلى المدينة منذ العام الماضي، منذ شهرين فقط تذكر النظام أن لديه الطريق العسكري،فاستلج المحروقات وشغل بعض الكازيات، وباعنا لتر البنزين بمائة ليرة، ولكن من أجل الحصول على عشرين ليطراً عليك بدفع ألفين ليرة للشبيح الذي ينظم الدور على الكازية،واليوم بعد سيطرة الجيش الحر على منطقة خناصر عاد الوضع كما كان،يصل سعر البنزين في بعض الأيام إلى الألف ليرة،والمازوت إلى الأربعمائة ليرة،وبعد عام استنتجت أن النظام هو من يتحكم بهذا الموضوع،فكبار المهربين يعملون لصالح ضباط الأمن الكبار في المدينة،فبعضهم يهرب المحروقات من قطع الجيش وبعضهم الآخر يهربها من العراق، حيث انتشر المازوت الأحمر والأخضر والأسود غير الصالح للسيارات، ومصدره العراق والمصافي البدوية في حقول دير الزور والتي تسيطر عليها عشائر من أبناء المنطقة، وكتائب من جبهة النصرة».

ويقول لنا نضال الطالب الجامعي: «أنشاء عودتي من اللاذقية، لاحظت أن الباص مليء بخزانات الوقود المهرب والكثير من اسطوانات الغاز،وهذا أمر خطير، فالطريق يشهد اشتباكات متواصلة،وأي رصاصة تصيب الباص تهدد بانفجار الباص مع الركاب فهو معبأ بالمواد الخطرة».

غلاء قطع الغيار

الحصار الاقتصادي وتقطع الطرق وانهيार الليرة جعل أسعار كل شيء مضاعفاً.

يروي باسل أحد تجار قطع غيار السيارات:

« أستورد قطع غيار السيارات الأمريكية، وبعد فرض الحصار الاقتصادي على سوريا في بداية الأحداث، صرت أنقل البضاعة إلى كندا ثم إلى سوريا عن طريق البحر،وهذا الأمر جعل سعر القطع مضاعفة،كما اضطر لدفع إتاوات لحواجز الجيش الحر والنظامي لنقلها من الساحل إلى حلب الشرقية وهنا المشكلة الأكبر، لأن الهيئة الشرعية لا تسمح بدخول مثل هذه البضاعة إلى القسم الغربي،فأضطر إلى دفع مبالغ كبيرة من تحت الطاولة لحاجز الجيش الحر المرابط عند معبر الحجز لتمريرها إلى مستودعاتي».

التاكسي والغلاء

يروي محمد سائق التاكسي وهو مهندس مدني: «بعد إغلاق شركتي وسفر صاحبها إلى الخارج،بحثت عن عمل أستطيع أن أعيّل من خلاله عائلتي ولم أجد،فقررت أن أضع لصافات صفراء على سيارتي دلالة على أنها سيارة أجرة عامة،أشعر بالخجل قليلاً كوني مهندس وأعمل سائق تكسي، ولكن ليس هناك حل آخر أريد أن أتدبر أمور بيتي».

أما نور فيتحدث عن معاناة سيارات الأجرة وأسبابها: «البنزين قليل، وسعره متقلب،في

الصباح يكون مثلاً بخمسمائة ليرة وفي المساء بستمائة، هذا التقلب يجعل الركاب يتأمر ويحتج متهماً السائق بالسرقة،كما أن غلاء قطع الغيار جعل الإقبال على سيارات الأجرة قليلاً جداً،بعد عمل عشر ساعات يومياً أكون قد وفرت خمسمائة ليرة سورية، لا تكفي ثمن الخبز اليومي لبيتي».

المواطن وغلاء المواصلات

يعاني المواطن في المدينة من غلاء أجور المواصلات العامة ونقلها، ولجأ المواطنون في المدينة إلى الاستعاضة عن وسائل النقل بالمشي أو ركوب الدرجات الهوائية.

يقول لنا محمد: «أنزل في الصباح إلى عملي في حي الجميلية بأربعين ليرة، وأرجع مساء بخمسين ليرة،فالأجرة تتبع سعر المازوت في السوق السوداء».

تروي لنا المهندسة ديمة القاطنة في حي حلب الجديدة : «أحتاج أنا وزوجي للوصول إلى عملي يومياً ثلاثئة ليرة، لذلك قررنا أن نمشي بدلاً من وسائل النقل العامة،وبذلك نوفر الأجرة لشراء حاجتنا من الخبز، فثمن الربطة منتين من الليرات».

طلاب السويداء.. ضميرها الباحث عن الحرية

سالم ناصيف



المدينة السلمية منذ بدايتها، مشاركين باقي المتظاهرين في المحافظة. كانوا يفتشون عن مظاهرات تحدث هنا أو هناك، سواء في السويداء أو في شهباء والقرية، حتى أن بعضهم كان يمضي إلى العاصمة أو ريفها ليشترك في تشييع شهيد في برزة أو المعضمية، متذرعين بزيارة أقاربهم، كما فعل الطالب (نزار) وبعض رفاقه من الصف (الحادي عشر) علمي. استدعت ثانوية شكيب أرسلان دوريات أمنية مكثفة خلال العام الدراسي الماضي تحديداً.

عند الرصيف المقابل لبابها اتخذت دورية الأمن مقراً دائماً لها، ويمكن للمشاهد أن يلحظ المخبرين حولها من كل الجهات رغم محاولاتهم البائسة للتنكر، ويمكنه أيضاً ملاحظة الإعياء والتعب البادي على وجوههم نتيجة الاستنفار الدائم.

كل هذا سبّبه بعض هتافات خرجت من حناجر طلاب مراقبين هتافوا بأصواتهم، التي ما زال فيها الكثير من الطفولة، للحرية في الباحات وقاعات الدرس كل يوم.

يقول أحد المدرسين: «في العام الدراسي الماضي كادت هتافات طلاب المدرسة أن تكون

تقليداً شبه يومي، ما أثار جنون أوساط الأجهزة الأمنية، وفي منتصف شهر أيار جاءت كاميرا «الإخبارية السورية» لتصوير عدة مشاهد تروحي بالاستقرار في المدرسة و«تكذب الشانعات» التي تتحدث عن المظاهرات فيها، فما كان من الطلاب إلا أن استقبلوا طاقم القنّاة و(كامرتهم) بهتافات الثورة وطوقوهم من كل الجهات، ما جعل طاقم التصوير يفر هارباً لتطارده هتافات الحرية واللغات على الإعلام الكاذب»

يكاد يكون الحراك الطلابي في السويداء هو الأكثر تنوعاً، وقد يكون أمراً مستغرباً أن يتعلم الشباب اليافع تنفيذ الحملات الاحتجاجية بتلك السرعة، والتي تتم من خلال مراحل مخطط لها، وتتوع فيها وسائل التعبير كحملات (البخ والبوسترات والأفقات) وصولاً إلى المظاهرات والاعتصامات. فقد جرت العادة أن تتضامن مدارس عدة في تنفيذ حملة احتجاجية تتوحد شعاراتها، وتختلف أهدافها بين بث الوعي في صفوف فئة الطلبة وبين مهاجمة النظام، أو حتى انتقاد سلوك المعارضة، كل ذلك من خلال رفع شعارات مدروسة، ربما يعجز السياسيون في بعض الأحيان عن إطلاقها.

يعود زمن أول حراك طلابي في مدرسة شكيب أرسلان إلى منتصف شهر أيار من نهاية الموسم الدراسي 2011، حين نفذ الطلاب أول اعتصام لهم، كان الغريب فيه هو مكان الاعتصام الذي جرى أمام مديرية التربية في ساحة (سلطان باشا الأطرش) والمطلّة على مبنى قيادة الشرطة ومبنى المحافظة مركز «الشبيحة» (!!!) وهذا ما لم تفعله المظاهرات بشكل عام بعد تجارب عدة أثبتت خطورة المكان الذي صار اسمه «فكي الأسد»، لكن الطلاب في اختيارهم أظهروا وعياً غير متوقع، فاحتجاجهم أمام مديرية التربية أخرج المؤسسة التربوية وإدارتها التي يفترض أن تكون راعية للطلبة

يعود زمن أول حراك طلابي في مدرسة شكيب أرسلان إلى منتصف شهر أيار من نهاية الموسم الدراسي 2011، حين نفذ الطلاب أول اعتصام لهم، كان الغريب فيه هو مكان الاعتصام الذي جرى أمام مديرية التربية في ساحة (سلطان باشا الأطرش) والمطلّة على مبنى قيادة الشرطة ومبنى المحافظة مركز «الشبيحة» (!!!) وهذا ما لم تفعله المظاهرات بشكل عام بعد تجارب عدة أثبتت خطورة المكان الذي صار اسمه «فكي الأسد»، لكن الطلاب في اختيارهم أظهروا وعياً غير متوقع، فاحتجاجهم أمام مديرية التربية أخرج المؤسسة التربوية وإدارتها التي يفترض أن تكون راعية للطلبة

وكان لطلاب ثانويات السويداء الحضور الأكبر في تشييع الشهيد صلاح صادق الذي استشهد جراء القصف على حلب أثناء توجهه للعمل الإغاثي هناك بتاريخ 2/1/2013.

كما كان لهم الحضور الأكبر في تشييع الطالب ناصر جمول الذي قتل على يد خاطفيه في 2013/2/23، حين تجمع المشيعون بالآلاف ولم تتمكن قوى الأمن من قمعهم، حيث شكلوا حالة شغبية جابت شوارع السويداء، وأطلقوا عبارات الحرية في سمانها.

واستمر الطلاب في ردد الحراك السلمي ليكونوا ضمير المحافظة وجناحها الماضي نحو مستقبل يحلم من خلاله السوريون ببناء دولة تحفظ كرامة الإنسان وتحقق آماله بالحرية والعدالة والمساواة وحرر الاستبداد.

جامعة حلب.. جامعة الثورة

بين العمل الثوري ومتابعة الدراسة



مصير طلاب جامعة الثورة



تحول الكثير من الطلاب الجامعة نتيجة عنف النظام و وحشيته،من متظاهرين سلميين إلى العمل المسلح، كثير منهم أسس كتائب مقاتلة ككتيبة شهداء جامعة الثورة وكتيبة أبو أيوب الأنصاري وكتائب أبو عمارة للعمليات الخاصة وغيرها،

يروى عبادة الطالب في إحدى كليات الهندسة : «لقد تطوعت بكتيبة شهداء جامعة الثورة،وأصبحت من دعاة الدولة الإسلامية،ولكن بعد أربع شهور دفعتني خوفاي لأن أترك العمل المسلح فأتانا أكره الدماء،والآن أحاول الخروج خارج البلد لاستكمال دراستي».

كما التحق الكثير من طلاب الكليات الطبية في العمل في المشافي الميدانية

يروى لنا غسان الطالب في السنة السادسة في كلية الطب: «لم يبق على تخرجي سوى الامتحان النهائي، تركت كل شيء والتحقت بالمشفى الميداني في مدينتي معرة النعمان، لم أندم على خطوتي،يومياً تزداد خبرتي الطبية من خلال عملي،ولكن تعبت كثيراً فالوضع الصحي كارثي والامكانيات ضعيفة، وعندما تنتصر الثورة، سأسافر لاستكمال دراستي خارج سوريا».

أمارامي الطالب في كلية الحقوق والذي نزح مع أسرته من إحدى قرى جبل الزاوية فيقول: «بعد نزوحي إلى مخيم أطمه، قمت بإنشاء مدرسة متواضعة وأعمل فيها كأستاذ، الثورة تحتاج لكل شيء، والأطفال بحاجة لاستكمال مسيرتهم التعليمية بعد تدمير مدارسهم».

الثورة اليوم بعيون أبنائها

تتعدد آراء طلاب الجامعة حول أوضاع الثورة اليوم، والجميع يجمع على أن النظام هو من أوصل سوريا إلى هذا الحال من الدمار.

يروى لنا علاء الطالب في المعهد الهندسي: «لم تكن نتوقع أن التغيير في سورية صعب ومكلف لهذه الدرجة،في مظاهرة الجامعة الكبرى التي تجمع فيها عشرات الألوف من الطلاب، توقعت أن النظام قد سقط،أما الآن مدينة حلب مدمرة وعشرات الألوف من النازحين وآلاف الضحايا،لا أدري إن كان إسقاط النظام يستحق كل هذه التضحيات والدمار؟!».

أما سيرين الطالبة في كلية الهندسة المعمارية تروي لنا:«أسكن في حي

الشهباء الجديدة، وعندما قصفت الجامعة كنت متواجدة في الكلية،وقد تعرضت لإصابة خفيفة،الكثير من رفاقي قد استشهدوا،لست أمانة لا في بيتي ولا في جامعتي والكهرباء ومتطلبات الحياة قليلة،لا أعرف كيف سأكمل دراستي وأتخرج،فلم يعد معنى للدراسة والعلم وسط كل هذا الدمار والظلم».

أما آزاد الطالب في كلية الآداب يقول لنا: «خرجنا مطالبين بالحرية والعدالة والدولة المدنية، اليوم ظهرت الكثير من القوى المتطرفة، ولدي تخوف منها ومن وصولها للسلطة،أصبحت سوريا أرضاً لحروب بين دول العالم فبالجميع يتدخل فيها،قبل الثورة كان حلمي أن أتخرج وأسافر خارج سوريا من أجل فرصة عمل أفضل،أما اليوم فأنا مضطر للسفر لا من أجل العمل، بل من أجل الحفاظ على حياتي،فعندما أتخرج سأصبح مطلوباً للجيش، ولا أريد أن أساهم بقتل أبناء شعبي ولا أريد أن أكون من الضحايا».

أما هبة فتقول: «قررت أن أتابع دراستي فسوريا المستقبل بحاجة لكل أبنائها،رغم كل الصعوبات أقدم امتحاناتي التكميلية فلا كهربا ولا ماء والمواصلات غالية وليس بمقدور اهلي توفيرها يوميا،لذلك قررت أن أذهب إلى الجامعة سيراً على الأقدام،فهى مكاني الوحيد الذي أستطيع أن أذهب إليه في حلب بسبب حالة الحرب،وفي أوقات فراغي أعمل كمنظوعة في إحدى مدارس النازحين القريبة من بيتي».

مدرسو الجامعة بين الهجرة والصمت والتشبيح

ساهم الكثير من طلاب دكاترة الجامعة التابعين لفرع الحزب بقمع تظاهرات الطلاب السلمية، وكثير منهم سول اعتقال الطلاب من قلب القاعات الدراسية والامتحانية، كما قاموا بالتضييق على الكثير من طلاب أبناء المناطق الثائرة، كما وصلت الدرجة لدى الكثير من أساتذة الجامعة إلى المشاركة في حملات المداهمة التي تقوم بها عناصر الأمن في المدينة الجامعية.

يروى لنا أحد الدكاترة رفض ذكر أسمه خوفاً من الأمن:«منذ بداية الثورة، عمل النظام على التضييق على مجتمع المدرسين في الجامعة،كما تم اعتقال وتصفية عددا من دكاترة الجامعة، الكثير منهم منحاز للطلاب والثورة ويعملون بكل ما يوسعهم للدفاع عن الطلاب ومنع اعتقالهم، ولكن هناك حالة تقصير منهم،سببها الخوف من النظام،فالذي يسيطر على الجامعة هو فرع الحزب بالتعاون مع فرع المخابرات الجوية». ويضيف : «اليوم الكثير من مدرسي الجامعة يهربون خارج سوريا للعمل في الجامعات العربية والاجنبية، فحالة الحرب لم تعد تطاق وأصبح المدرس الجامعي محاصر من قبل النظام ومن بعض كتائب الثوار بتهمة أنهم شبيحة للنظام، لا يوجد أي بنية للعمل العلمي فلا كهرباء ولا اتصالات ولا شبكة انترنت في الجامعة».

جامعة حلب... جامعة الثورة

المنظومة الصحية في حلب على وشك الانهيار

نحو خمسة آلاف من كوادر محافظة حلب الطبية فرّوا خارج سوريا.

وفقاً لمنظمة (أطباء بلا حدود)، فإن محافظة حلب من أخطر نقاط العالم على الكوادر الطبية.

حوالي ستين بالمائة من المنشآت الصحية في المدينة خارج الخدمة.

منشآت خارج الخدمة

خرج حوالي ستين في المائة من المنشآت الطبية الحكومية عن العمل في المدينة بسبب العمليات العسكرية المستمرة منذ حوالي السنة، ولم يبق سوى مشفين حكوميين، هما مشفى حلب الجامعي ومشفى الرازي، وبعض المشافي الخاصة الصغيرة.



آلات معطلة

يقول لنا (مروان)، وهو مهندس صيانة في مشفى حلب الجامعي: «مع انقطاع الكهرباء المتواصل،تتوقف غرف العمليات والإنعاش، وبالتالي يموت الكثير من المرضى جراء ذلك» ويضيف: «كثيراً ما تتعطل أجهزة ضرورية، كأجهزة الإنعاش والتصوير الشعاعي، وتخرج عن العمل بسبب عدم توفر قطع الغيار، فالحكومة غير قادرة على تأمين هذه القطع، ولا يوجد طرق لنقلها».

أقسام خارج الخدمة:

بسبب خروج أكثر من نصف مشافي المدينة عن الخدمة، تركز الضغط على الجزء الباقي،فلا توجد أقسام لعلاج السرطانات، وأقسام غسيل الكلية قليلة جداً، وهناك قلة في المواد الجراحية ومواد الإسعاف والبدائل الصناعية.

يقول أحد مقيمي قسم العظمية في أحد المشافي، والذي رفض ذكر اسمه: «أغلب الإصابات عظمية، في الرأس والعنق والصدر، حيث تستخدم في الممارك جميع صنوف الأسلحة التي ابتكرها العالم، بدءاً من الرصاص بأنواعه، الحارق والمتفجر، حتى الطيران الحربي،والإصابات معقدة جداً والبدائل الطبية، من مفصلات وأجهزة تثبيت قليلة وثمنها مرتفع كثيراً، الأمر الذي يضطرنا في كثير من الحالات إلى البتر،بسبب قلة المواد والأدوية وتلوث الإصابات بالإنتانات نتيجة صعوبة الإسعاف وخصوصاً في الليل. أنا في غاية الأسى على هذا الواقع ولكن ليس لدينا حل آخر لإنقاذ أرواح البشر».

المشافي تحت رحمة «الشبيحة» والأمن

كثيرا ما تشهد أقسام الإسعاف في حلب إطلاق نار من قبل عناصر الأمن و«الشبيحة»، ويقول لنا الدكتور (محمد) المقيم في أحد أقسام الداخلية بمستشفى: «كثيراً ما تجري العمليات وإخاطبة الجروح تحت ضغط السلاح من عناصر الأمن و«الشبيحة»، ولا يستطيع مدير المشفى أو أي أحد أن يضمن سلامتنا أثناء عملنا».

ملاحظات للكوادر الطبية

شهدت المدينة، مع بدايات الحراك الثوري فيها،حالات خطف كثيرة شملت الكثير من الأطباء المشهورين، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم للسفر خارج البلاد ولم يبق في المدينة سوى حوالي أربعين بالمانية من أطبايها. وكانت أشهر حوادث الخطف هي حادثة اختطاف رئيس مشفى حلب الجامعي،حيث طلب الخاطفون فدية كبيرة لقاء إطلاق سراحه، وصل مبلغها إلى عشرين مليوناً، وبعدما تم دفعها،وجدت مقتولاً بالقرب من منطقة كفر حمرة في حل!

يروى الدكتور (جونى) لنا: «بعد استشهاد صديقي الدكتور صخر حلاق، أشهر أطباء حلب

على يد فرع الأمن العسكري، خفت كثيراً على نفسي،الأمر الذي دفعني إلى إغلاق عيادتي والسفر إلى بيروت، منتظراً انتهاء الأزمة لأعود إلى حلب».

كما تلعب المضايقات الأمنية دوراً هاماً في هروب الكثير من الكوادر الطبية باتجاه المناطق المحررة، أو خارج البلاد.

ويروي (حسان)، الطبيب المقيم سابقاً في مشفى الرازي: «بعدما اعتقل كثير من زملائي بتهم تقديم المساعدات لـ «الإرهابين» في المشافي الميدانية،قررت العودة إلى حلب والعمل هناك،فحياتنا أصبحت مهددة بأي لحظة،حيث سجلت الكثير من حالات التصفية فور اعتقال أي كادر طبي».

4500 معتقل مهددون

يوجد في سجن حلب المركزي، حوالي أربعة آلاف وخمسمائة سجين،محرومين من أبسط أنواع الرعاية الطبية،توفي منذ شهر نيسان الماضي، حتى الآن حوالي مائة سجين بسبب نقص الغذاء والدواء، وسط عجز المنظمات الدولية عن تقديم مساعدات حقيقية ومستمرة للسجناء.

المشافي الخاصة ليست أفضل حالاً !

انخفض عدد المشافي الخاصة إلى النصف تقريباً، وهي تعاني نقصاً حاداً في المواد الطبية والكوادر ذات الاختصاصات الدقيقة،كما أن تضاعف الأسعار وغلاء المعيشة الفاحش في المدينة جعل السكان يعزفون عن التوجه للمشافي الخاصة.

معامل أدوية متوقفة عن العمل



تنتشر معامل الأدوية في الريف الحلبى القريب، المحيط بالمدينة، وتضم المحافظة غالبية معامل الأدوية في سوريا، وقد توقف الكثير منها عن العمل بسبب الأعمال العسكرية،كما تعرض الكثير منها للدمار، ويضطر الكثير من أصحاب المعامل إلى دفع أتاوى لعناصر الجيشين «الحر» والنظامي من أجل استمرار العملية الإنتاجية وإيصال الأدوية إلى المدينة، كما تعاني هذه المعامل من صعوبة وصول عمالها إليها بسبب خطورة الوضع الأمني،فضلاً عن نقص المواد الأولية، التي تحتاجها الصناعة الدوائية، بسبب تعطل المطارات وتضاعف أسعار النقل.

يروى لنا الدكتور (نجم الدين) الذي يعمل في أحد المعامل: «إن أغلب الصناعة الدوائية في سوريا تتركز في حلب،وتوقفها لا يعني توقف الأدوية في حلب فحسب،بل يعني تأثر الصناعة الدوائية في سوريا بكاملها،ويضيف: «هذا التوقف أفصح المجال لدخول الأدوية المهربة وغير مضمونة المصدر، علماً أنها غالبية الثمن وغير مضمونة الفعالية، ولكن ليس هناك خيار آخر للمريض أو الطبيب، هذا هو الواقع وهذا هو الموجود».

اتفاقيات جنيف حبر على ورق!

تقول لنا المحامية (رندة): «معظم سيارات الإسعاف في المدينة مزينة بصور السفاح بشار الأسد، وتطلق منها الأغاني المؤيدة له، بدلاً من سماع صوت زمورها، وقد سجل الكثير من حالات استخدام سيارات الإسعاف في نقل السلاح وعناصر الأمن و«الشبيحة»،كما يتعرض العاملون في الحقل الصحي لجميع أنواع العنف،الأمر الذي يضع اتفاقيات جنيف، التي تنص على حماية المنشآت والكوادر الطبية أثناء الحروب في مهب الريح».

«رجال» إعلام النظام السوري... «رجال» على الهوية فقط

المافيا في التلفزيون السوري، وعند قراءتك لهذه الحملة الاستباقية، التي عجز، حتى (جوزيف غوبلز) وزير الدعاية الألماني في زمن هتلر، أن يصل إلى مستوى قدارتها، فإنك تشعر بحجم الخطر الكبير الذي تتم ممارسته بحق السوريين، والذي لم يستطع إعلام الثورة من صده والوقوف في وجهه، لكون إعلام النظام، كان وما يزال قادراً على ترويج إشاعاته وبمختلف اللغات، وإقناع الكثيرين بما يقول!

فعندما يقف إعلامي، تمت صناعته بعد تقييل أقدام رجال أفرع الأمن والمخابرات، أمام الطفلة (روان قذاج)، ويكتب لها ما تريد أجهزة الاستخبارات قوله على ورقة، ومن ثم تقرأها روان أثناء التسجيل، بشكل يؤكد أنها تقرأ ما كتب لها، كيف لنا أن نقول عن هذا الإعلامي أنه من «عالم الرجال»، وعندما نسمع ما كتب، ولعل أشده مرارة، أن والدها قام باغتصابها أثناء فقدانها الوعي، بعد تعرضها مباشرة للاغتصاب، تقف حائراً أمام ما هذا الحجم الهائل من المرض النفسي والأخلاقي لهذا إعلاميين، ولربما نقول في نفسك: كيف حكمنا هذا الإعلام أربعون عاماً؟!

تحدث روان، عبر ورقتها، عن تفاصيل أشبه بمشهد خلاعي، وعلى ما يبدو شاهده مدير قناة الإخبارية، عماد سارة بل ربما هو من قام بكتابتة لها، في حين تكفل طاقم الإعلام «المقاوم والممانع» بتحويل هذا المشهد إلى حدث إعلامي يؤكد أن «جهد النكاح» انطلق من سوريا وبايد سورية.

وبالعودة إلى الوراء نجد أيضاً أن حمزة الخطيب، ذلك الطفل



عدهم الملونى طفل بين سن السادسة والخامسة عشرة يعانون التشرد خارج مدارسهم بفعل فاشية النظام وبطشه.. أي نحو 40 ٪ من أطفال سوريا حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال فترة الصراع الحالية...إضافة إلى ما عانوه من ظواهر الاعتقال التعسفي وما تحويه من ممارسات التعذيب والتنكيل واحتجاز هم كر هائن عن إخوتهم، وآبائهم الملاحقين في بدايات الثورة امتداداً إلى الآن..

حالات الهلع الشديد والاضطراب النفسي من جزاء القصف العشوائي المنهج وكافة صور الحرب المرعبة لطفل.. ذاقها الطفل السوري في عصري الأسد الأب والأبن..

بين التكبير والتكبير .. نُقصف منذنة مسجد.. يُهدم جدار

الذي خرج للنظاهر مع أهل قريته بشكل سلمى، تحول إلى عبر قنوات الإعلام الحكومي إلى مسلّح ومقتصب نساء ومجرم خطير وقاتل(!) وهنا يتبادر إلى ذهنك سؤال محدد، لماذا الأطفال تحديداً هم من تتركز عليهم الاتهامات الجنسية القذرة، وتحديداً ضمن أعمار لا تناسب حجم هذه التهم وقذارتها؟!

ومن آخر إصدارات الإعلام السوري، كان ظهور الطفل (شعبان عبد الله حميدة) مواليد العام 2000 ليتحول هو الآخر إلى قاتل محترف وقناص محترف مقابل 500 – 1000 ل.س! وبلغ عدد الذين قتلهم أكثر من ثلاثين شخصاً، ضمن الأسلوب الدرامي نفسه، الذي اتبعته الأجهزة الاستخباراتية التي تحكم مكاتب الإعلام السوري، ولكن هذه المرة، لم يخطر في بال من لقم هذا الطفل أن يضيف إلى سجل اتهاماته تهماً جنسية.

في تاريخ المجتمع السوري والعربي، معروف أن الأمور غير الأخلاقية، إن حصلت يتم الصمت عليها وحلها ضمن نطاق ضيق خشية من الفضيحة، في حين أن الإعلام الرسمي لم يترك فضيحة ترضى أجهزة الأمن إلا واخترعها وشوه سمعة مجتمع بأكمله، وكل ذلك في سبيل أن يكون العاملون في هذا القطاع مرضياً عنها في أفرع الأمن السوري!

دون شرح كثير، يمكننا القول: إن من يفضح خطأ أو عيباً في المجتمع عادة، يكون منبوذاً ومكروهاً، وكيف من بشوة، بدجل وكذب مرفقين، صورة مجتمع رانع كالمجتمع السوري، فهذا أقل يقال فيه، إنه «رجل» في الهوية فقط، وحتى جنسيته السورية لا يستحقها.

لكنيسة، وتعرض أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة للتدمير الكامل، بينما يختنق الصغار الهاربون ليلاً بغاز السارين.. ولا نتعجب إذا قلق رأس النظام على تشوه البنية الإيمانية لأطفال سوريا في إحدى لقاءاته التلفزيونية بحجة أن الأعمال الإرهابية تُنفذ تحت شعار (الله أكبر).

طفلتنا لم يعرف سوريا، عرفها عنفاً.. قتلاً.. رعباً.. جوعاً وفقداناً.. شهد عمليات ضرب وقسمة من نوع آخر.. لم يدرك قيمة للوطن ولم يتعرف على الانتماء.. ظلّ طريقه .. أصبح الخلاص طريقه أيضاً كان.

رأى حاملات جنّد.. ودبابات.. بنديقيات ورشاشات.. أسلحة ثقيلة وخفيفة.. سوداء وبيضاء.. خضراء وحمراء.. لم يعرف دلالات علم الوطن لم يعرف أزمئة رمز لها بالوانه.. لم يعرف العباسيين والأمويين.. لم يعرف.. ولن يهमे أن يعرف.. لم يعرف اسرائيل.. لم ترسخ بذهنه أنها الدولة المحتلة .. أنها الجسم الدخيل على جغرافيتها.. لم يعرفها والأخطر أنه لن يعرفها بعدما تجسدت وليست بزّت جيش الوطن وشعاراته.

إسرائيل رافقتنا متكررة ضاحكة أمام وجوهنا بدءاً من لباسنا المدرسي إلى الفولال إلى طابورنا الصباحي إلى دفاترنا وكتبنا إلى تربيتنا القومية ومجابهة الصهاينة وصولاً إلى هويتنا الممانعة لنقفها من شدة انصدامنا بكذبتها عندما أنهت الثورة حقلة التنكر.

طفلتنا رأى تدميراً من طغاةٍ حكموه يمسح ذاكرة مستقبلية لن تتسع لمفهوم عدو آخر يضاهي ما رآه من حماة دياره.

إدارة سوق عكاظ تنفي تصوير «فيديو الرقص» ضمن فعالياتھا

بما يتسق مع الثوابت الدينية والتقاليد الاجتماعية، كما يعبر السوق عن النهضة الحضارية التي تشهدها المملكة في كل الجوانب الاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية والعلمية».

وكان تسريب هذا المقطع عبر مواقع التواصل الاجتماعي ورسائل الهاتف المحمولة، ارتبط بمعارضة أحد المحتسبين للشاعرة التونسية جميلة الماجري في ثاني أيام فعاليات سوق عكاظ، إذ قطع مشاركتها وطالبها بالنزول من منصة الإلقاء والعودة إلى المكان المخصص للسيدات، فتعاملت معه إدارة السوق بهدوء حتى إخراجها من مسرح خيمة عكاظ، ليستأنف مقدم الأمسية أحمد التبهاني الفعالية، وتستمر الشاعرة التونسية فيلقاء قصائدها، وتستمر فعاليات المهرجان.

المعارضة والنظام السوري يتفقان على رفض الحوار بدون شروط

الائتلاف وأركان الجيش الحر يدعوان للتنسيق وتشكيل الحكومة.. وبشار الأسد يطلق رسائل للداخل والخارج

لدورة ثالثة، قال هورموزلو «إن هذا الحديث ليس جديدا وسبق أن صرح به قبل عامين، ولو كان بشار واثقا من أن الشعب يريده لماذا لم يدع إلى إجراءات مكررة بإشراف محايد ونزيه؟ ولو أن الأسد قام بهذه الخطوة لاستطاع الشعب السوري أن يقرر ماذا يريد ومن يريد قبل سفك كل هذه الدماء.

وأقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا الاسبوع الماضي يطالب بالتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية وأيد خطة للانتقال السياسي في سوريا كان قد اتفق عليها في مؤتمر دولي في جنيف العام الماضي، ويعتقد المحللون أن هذه التصريحات قد تبعد أي أمل في حل سياسي للأزمة.

مسؤولة عن مقتل عشرات الآلاف من السوريين، وتدمير البنية التحتية السورية، وتعريض أمن المنطقة للخطر.

من جانبها اعتبرت تركيا أن تصريحاته واتهاماته لها تصب في خانة تحميل الأخطاء للآخرين.

وقال أرشد هورموزلو كبير مستشاري الرئيس التركي في مقابلة مع الجزيرة إن منات الآلاف الذين قتلوا في سوريا لم يقضوا انتحارا وإنما دكتهم الطائرات والسفن الحربية للنظام السوري وليس تركيا، مضيفا أن النظام السوري تعود إطلاق هذه الاتهامات والتهديدات لنقل الأزمة إلى الطرف الثاني من الحدود.

وبشأن حديث رئيس النظام السوري من إمكانية ترشحه

مالك أبو خير



ذات مرة وقف مدير قناة الإخبارية السورية، (عماد سارة) أمام مجموعة من زملائه الصحفيين متفائراً ببطولاته الإعلامية في الدفاع عن زعيم عصابته في المقاومة والممانعة، وكيف استطاع أن يشن حملة استباقية على كبرى وسائل الإعلام «المغرضة» في العالم العربي وحتى الغربي، ولقد استطاع هذا «الرجل» بالفعل أن يشن حملة استباقية وسانده في ذلك بشكل كبير، غسان بن جدو عبر قناة الميادين، وكذلك أجهزة

ذاكرة طفلنا

آنسة خدينا على سوريا.. خدينا .. منشان الله خدينا على سوريا..

هي جملة ضجّ بها صوت طفل في مدرسة في إحدى المدن السورية بعد حكاية جميلة بالوان قوس قزح عن سوريا روتها له معلمة الصف..

هذه الحادثة البسيطة ..كنا نضحك عليها قبل سنين بلا توقف عند سماعها والتأثر بمشهد الطالب الصغير المُتخيل وهو يشعل المكان بكاءً(خدينا على سوريا)..وكان سوريا هي اسم لجنة يتمناها كل قلب صغير.. هو لم يدرك أنها نفس المكان الذي يعيش فيه بمقاربته الذهنية الطفولية..لم يكن يرّ سوريا تلك التي كانت معلمته تشبّعها وصفاً جميلاً.. نعم لم يكن...

كبرنا نحن لنتعرف فيما بعد أن هذه الحادثة لم تحدث وإنما هي نكتة تم تداولها..ولشدة واقعيّتها صدقناها بكل ما تحمل من معنىٍ مربب للوطن الذي طالما شعرنا به مسلوباً حدّ الغربة عنه..

الطفل المفترض آنذاك في سوريا الأسد وجد الآن أطفالاً وأطفالاً حقيقين يوازونه غربة ويفوقونه هجرة وتهجيراً.. ليقارب

إدارة سوق عكاظ تنفي تصوير «فيديو الرقص» ضمن فعالياتھا

نفت إدارة سوق «عكاظ» مقطع الفيديو المنسوب إلى فعاليات السوق، ويظهر مجموعة من الشبان مع فتيات في حفلة راقصة بعد أن انتشر على موقع «يوتيوب»، ومواقع التواصل الاجتماعي، مضيفة في بيان لها أن الشريط الذي تم تداوله استخدم في مناسبات وطنية سابقة، وهي محاولات فاشلة لإحياء مثل هذه الأعمال الوطنية، التي يشتد عليها الإقبال من قبل الزوار.

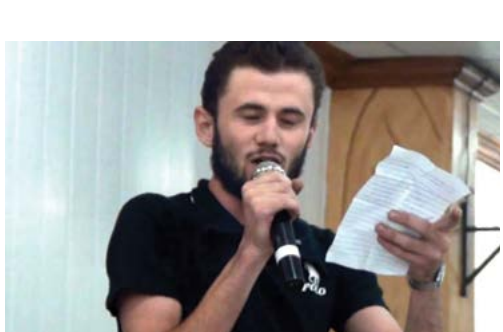
من جانبها، اتهم الكاتب السعودي، فهد الشقيران، أشخاصاً بتشويه الفعاليات الثقافية في بلاده بصفة مستمرة. وقال الشقيران خلال استضافته قناة العربية، اليوم الثلاثاء: «دائماً الفعاليات الثقافية مثل مهرجان الجنادرية وعكاظ يدور حولها

المعارضة والنظام السوري يتفقان على رفض الحوار بدون شروط

الائتلاف وأركان الجيش الحر يدعوان للتنسيق وتشكيل الحكومة.. وبشار الأسد يطلق رسائل للداخل والخارج

وأشار إلى أنه لا يشعر بالقلق على مصيره في سوريا، وأوضح أن ذلك الشعور جعله يبقى مع عائلته طيلة فترة الأزمة التي تزيد عن عامين ونصف العام، وأن الشعب «يقف خلفه» ولن يتردد في الترشح إذا شعر بأن غالبية السوريين تريد ذلك في الانتخابات التي ستجري قبل شهرين من انتهاء ولايته الثانية العام المقبل.

وألقي الأسد باللائمة حول ما يجري في سوريا على «مقاتلي تنظيم القاعدة والمساعدات المالية التي تأتي من السعودية وقطر والمساعدات اللوجستية التي توفرها تركيا» شن هجوما قويا على تركيا، وقال إنها ستدفع ثمنا غاليا لما وصفه بدعماها «للإرهابيين»، وقال إن الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان



صدى الشام
نبيل محمد

استعادة المنبر تبدأ بإزاحة هيئة الأركان الشعرية

لم تحمل مجمل الأصوات الشعرية التي حاولت مواكبة الحدث السوري صدى واضحاً، فلا نص يردد، ولا جملة شعرية تتداول، ولا شعر يواكب تراكم الصور والمشاهد اليومية... وينادي المنادي أين أنتم أيها الشعراء...؟

ومثلما تمتلئ صفحات الفايسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي بالصيحات الفردية والجماعية وحلقات الجدل ووضع نظريات ودحض أخرى، يكتب شاعر هنا ويغني آخر بينما يتولى الأصدقاء المشاركة والإعجاب... لتتقوى الصورة «الواقعة» حدثاً إنسانياً كانناً لا يوصف بغير مضمونه، وهو عادة ما تفرضه الكارثة حيث لا يورخها الأدب إلا بعد أن تورخها الصورة الواقعية وحتى الذاكرة، ويبقى للقلم الاستيعاب التراكمي والتريثل على هامش المجزرة إلى حين الوصول إلى نص أو شاعر أو ديوان قادر على الصدق بالدرجة الأولى ليحقق الجذب الجماهيري فالخلود.

ليس هناك شعر في الثورة السورية... ولكن هناك حالة استعادة للمنبر ولا ضير بفراغه مرحلياً، المنبر الذي امتلأ لعشرات الأعوام بأصوات صنعها بالدرجة الأولى الرياء الثقافي الاجتماعي والسياسي... المنبر الذي وقف على هامش المشهد الإنساني السوري، ليقررأ شعراؤه ماشاؤوا ما داموا على هامش المشهد، وليزول من أمامه كل من حاول الاستكشاف والاقتراب من السياج الفاصل بين الكلمة والإنسان.

هي حالة سقوط مدوي، لا يشعر بها شعراؤها، فهامشية الواقع السوري السابق هي تعني بالضرورة هامشية الواقع الحالي، والصيحات التي نادت بسقوط الشعراء من المنبر السوري هي بالنسبة لهم صيحات لا حضور لها، ماداموا قادرين على النشر والترجمة وما دام أصدقاؤهم الذين صفقوا بالأمس يصفقون اليوم ولو بعدة لايكات على صفحاتهم الشخصية في الفايسبوك.

شعراء الأمس يصرون على أن حضورهم لا يتأثر بما يكتب ويقال عنهم، وصمودهم وفق رواهم «كمعارضين جدلاً» بالأمس، هو ذاته صمودهم اليوم ضد كافة الأطراف «أيضاً جدلاً»، هم يرون الواقع وليد ثقافات محلية قبلية دينية قديمة فمن واجبههم تجاه ذواتهم الوقوف على هامش المشهد والتباكي على كل شيء، بينما لا يكلف أحدهم نفسه عناء مواجهة الذات والوقوف بعيداً عن الدواوين القديمة وروية الضحية والقاتل... من مبدأ الصورة التي لا تكذب وليس من مبدأ التحليل السياسي الذي يعفون عنه.

في الوقت الذي يقف أدونيس على مشارف نوبل عدة مرات، يستطيع العالمي رؤية شعبه حشداً من المصلين والتابعين وبالتالي ومن هذا المنظور هم ليسوا دعاة حرية، بينما يستطيع عادل محمود عدم رؤية مجزرة على بعد كيلومترات منه، ولا يتوانى العرقي سدي يوسف عن التحول لضابط أمن شعري، بينما يغوص البقية في فلسفة الحب والحياة والحزن الساكن قلوبهم، ولا يجرو أحد على عن النزول من المنبر قليلاً... المنبر الذي يرفض كل من يقف خلفه الآن ما دام من يصف لهم هو ذاته من يصفق للدكتاتوريات.



ثائر الزعزوع

فضائيات بفتح التاء

هل يعلم أحد ماذا حل بنا؟

في سيارة تاكسي، في مساء قاهري «دافى» فاجاني السائق يسؤال غريب، ويلهجة مصرية محبة، (هو إنتوا ليه عايزين تشيلوا بشار، دا بشار راجل كويس، أبوه كان كلب بس هوا كويس؟).

وقد يختصر هذا التساؤل الكثير من خالتنا السورية الراهنة، فالحقيقة أن القليلين فقط مكتشون بما يعاينه السوريون، وخاصة في ظل غياب "لوبي" سوري حقيقي يعمل على نقل حقيقة ما يحدث في سوريا للعالم، ويقتدي عن التبايع والنواح، وهذا اللوبي السوري، ينبغي أن يمتلك منظومة إعلامية قادرة على التأثير في المتلقي العربي والعالمى، لا أن يكون خطاباً إعلامي موجهاً لسوريين، ولا أن يكفي توصيل رسالته للداخل السوري، كي يجنى من خلالها استحصاناً من أهالي مدينته، أو ربما قريته هي أحسن الأحوال، وقد علمتنا التجربة النضالية الفلسطينية الطويلة دروساً لا ينبغي إغفالها، أو غض النظر عنها، فمما يحدث في سوريا من تصرفات لقوات الاحتلال الأسود الإيراني الماكى، المدعوم من قبل روسيا والصين لا يقل عن حد ما يحدث ويحدث في فلسطين المحتلة، من تزييف للأراضي الزراعية، وتهديم للبيوت السكنية، وإحراق لدور العبادة، وتهجير منظم وليس عشوائياً، الفرض منه هو العبث الديمغرافي الذي سيترك نتائج كارثية على بنية المجتمع السوري لاحقاً وليس الآن، طبعاً بعيداً عن الحديث الانتمائي الذي يميز بعض الخطاب الإعلامي السوري، والذي يجعلني أنا شخصياً، وربما الكثيرون يتبرؤون من تلك الوسائل الإعلامية الحاملة لهذا النوع من الفكر "الترويعي" الذي يخدح بالدرجة الأولى مصلحة الأسد ويقدم له أدلة على أننا "شعب قاصر"، لا نستطيع تدبير أنفسنا في حال سقوط نظامه، وهو ساقط لا محالة.

ولعلي أبادر للسؤال هنا، والسؤال موجه لكافة المسؤولين عن وسائل الإعلام الخارجة على النظام، حول الألية المتبعة في الدفاع عن سوريا، وأشدد على مفردة «الدفاع» لأنني لا أريد استخدام مفردة الهجوم على الأسد، فوسائلي الهجوم فاشلة بجدارة، وقد أثبتت فشلها مراراً وتكراراً، والأمثلة كثيرة، وأما الدفاع عن سوريا فهو السؤال الملح الذي ينبغي علينا البحث في تفاصيله، خاصة في زحام اللبس الكبير الذي يحلق بسوريا من اجتهدات المجهذين والأحلام الحالمين بتحويل سوريا، مرة إلى دولة إسلامية، ومرة إلى دويلات، ومرة أخرى إلى لا شيء، وأما سورية، بشكلها الاستثنائي الذي كان يميزها، قبل خمسين سنة، فلا أحد مهتم بالبحث عنها، ولا بالتفكير بها أصلاً، إذ أن ما يميز الخطاب الإعلامي هو «إعلاء» كلمة «الله أكبر»، وكأننا لم نكن دولة مسلمة، أو كأننا لم نكن شعباً مسلماً، وكأننا كان إسقاط النظام هو الغاية المرجوة من الثورة بأسرها، والحقيقة أن الثورة لم تقم لإسقاط النظام، بل إن إسقاط الثورة كانت وسيلة لأجل الوصول إلى سوريا حرة كريمة، تسودها العدالة، والديمقراطية، وكان إسقاط النظام هو الوسيلة لذلك ولم يكن الغاية أو الهدف، ولعل من الموزم في حال ثورتنا أن تتحول الوسيلة إلى غاية بحد ذاتها، وأن ننسى الغاية، ولا نتذكرها.

ثم إن من واجبات ذلك «اللوبي» السوري، دون أن يثير الاسم استهجان البعض كونه يذكرهم بالقرى اليهودي، أن يعمل وفق منظومة الإعلام الحديث، والقرى نمط التفكير لكل مجتمع يتواجد فيه، ويوجه رسائله «الإعلامية، الإعلانية» وفقاً لطبيعة ذلك المجتمع، دون فكرة أكاذيب رخيصة، والكف كلياً عن التباكي، فالعالم لا تغريه لغة البكاء، فالمصريون مثلاً يعتقدون أن يشار الأسد هو شوكة في خلق إسرائيل، ولعل شرح حقيقة أن هذا الكلام زائف ولا أساس من الصحة له ليست بحاجة إلى الكثير من الدلائل، ثم إن فكرة حامي حامي الأقليات يمكن دحضها بسهولة، من خلال شواهد عديدة هم من الأقليات الذين دفعوا سنوات من عمرهم سجناء في معتقلات الابن وأبيه، دون أن تؤثر كراهية مالك القنطة لفلان أو فلان على نقل الصورة الحقيقية عن سوريا، فأمام قضية مثل قضيتنا تصغر القضايا الثانوية.

مرة قال فيلسوف هندي إن العرب هم أسوأ محام عن
أعدل قضية، وكان يقصد وقتها قضية فلسطين، واليوم
يمكننا القول بسهولة إن السوريين، أولئك الذين هم خارج
سوريا، هم أسوأ محام عن أعظم ثورة، ليسوا كلهم طبعاً،
لكن غالبيتهم العظمى، وخصوصاً تلك التي استعذبت فكرة
الانقلاب بين سفارات الدول بعضاً عن مستقر نهائي، يمكنها
من الكتابة باستطراد عبر صفحة الفيسبوك، دون أن تتسبب
كتابتها «الغاضبة» و «الحاقدة» في إغضاب أحد.

إذا كان حال سوريا لا يعيننا لهذه الدرجة، وكل ما يهمننا هو «سقوط ابن الخلب» - كما نتكمن من العود، بصرف النظر عن شكل الحل المستقبلي - فهذه طامة كبرى ينبغي الانتباه إليها، وينبغي أيضاً الاستفادة من تجارب سوانا في الصراع لأجل اكتشاف الدولة الحديثة، وهذه مسؤولية مركبة على «اللوبى» المقترح، والذي لا بد أن تقف أمامه «منظومة» إعلامية متكاملة» قادرة على تطوير الإعلام أولاً، ومن ثم رسم ملامح الدولة بعيداً عن المهارات، والتبعية الرخيصة.

منذ أيام سالتني زميل إعلامي في حوار إذا عني عن عدم
تمكننا، السويون، من إنشاء تلك المنظومة التي لا أنفك
أدعو إليها، فلم أجد جواباً سوى أن من يصنعون نصف
الإعلام لدينا، لا يعرفون أصلاً ما هو معنى الإعلام،
ويظنون أن افتتاح قناة تلفزيونية يشبه تماماً افتتاح سوبر
ماركت، هذا يبيع وهذا يبيع...

الروس شركاء في قتلنا



الدم، كما هي عادته، ويظهر بأنه متماسك، وأنه على حق، ولعل خير توصيف لحالته التلفزيونية تلك هو أنه شخص بعيد كلياً عن الواقع، وهو «معتوه» لا يعلم عن أي شيء يحدث، ففي لقاء أخير مع قناة خلق التركية، نفى بشار الأسد كلياً وجود معتقلي رأي في سوريا، أو أي تضيق على حرية الصحافة، بل وعاد ليكرر أكذوبته السمجة عن وجود معارضة سياسية في سوريا، طبعاً لا شك بأنه كان يقصد «قذافي جميل» و«علي حيدر» و«جماعة هيئة التنسيق» علماً أن أحد قياديين هيئة التنسيق هو عبد العزيز الخير ما زال معتقلاً منذ أشهر، ولا يجرو رفاقه في الهيئة المذكورة السؤال عنه، ولسنا في وارد الحديث عن عشرات آلاف المعتقلين ومن بينهم زملاؤنا مازن درويش ومهند العمر، وهؤلاء صحفيون اعتقلوا من قبل قوات النظام، وكان حرباً براسلي التلفزيون التركي أن يمتلك الشجاعة ليفندا الأكذوبة التي أوردها الأسد على أن تركيا تعد واحدة من أكثر دول العالم خطراً على حرية الصحافة، وإلا فكيف تتمكن قناة تركية أن تجري لقاء مع «رئيس» معتوه، يهاجم رئيس وزراء الدولة التركية، ويثبت القاء كاملاً دون اجترأ، هل تستطيع قناة الدنيا مثلاً أن تجري لقاء مع اردوغان، أو مع أي مسؤول عربي أو غربي وينتقد السياسة «الحكيمة» لسيادته؟؟

مراقب



موجز أخبار:

المراسلة: مرحبا عزيزي المواطن

المواطن: أهلين عزيزتي المراسلة

المراسلة: عزيزي المواطن، شو بتحكيانا عن
الأسعار بالسوق اليوم

المواطن: شوقي عزيزتي المراسلة، كل شيء منيح، يعني في شوية غلا، بس كل شيء متوفر، يعني مثلاً البندورة، هاي ببندورة، موجودة، وهادنا خيار موجود كمان، واللحمة... إي هون في لحمة، كل شيء الحمد لله متوفر

المراسلة: شفتو شلون أعزائي المشاهدين
كل شي متوفر بالأسواق، والحكومة عم تقوم
بواجبها، وما في شي ناقص، وهالأبنرجع
للزملاء بالاستديو.

فاصل

المراسلة: خلصنا تصوير

المخرج: إي خلصنا

المراسلة: وينو هادا المواطن تبع البندورة؟

المخرج: ليش شو بدك منو؟

المراسلة: بدي أعرف كيف عم يقدر يشتري هالشغلات لبيتو وشكلو منتوف

المواطن: (ضاحكاً) ليش أنا قتلتك إني عم اشتري شي، أنا كل يوم بجي ع السوق بتقتل بيبين محلات هالخضرة، وبرجع ع البيت احكي لمرتي وولادي شو شفت، قال اشتريت قال، ليش مو شايغة الأسعار؟

فاصل

مذيع: كما أعلنت وزارة النفط أن مادة البنزين متوافرة في كافة محطات الوقود وبسعر مئة ليرة سورية للتر الواحد، ولا توجد أزمة أبداً

المواطنون:

المحاكم الثورية بديل والمحامون كانوا مقتنعين بحتمية فشل المحاكم الشرعية

نقابة المحامين الحرة.. نستطيع إدارة سوريا وفقاً للقانون الجزائي والمدني لعام /1949/ ودستور عام /1950/

ريفان سلمان

أكد رئيس نقابة المحامين الحرة بالداخل السوري المحامي أحمد اليوسف أن الثوار قادرون على إسقاط النظام السوري ولكنهم غير قادرين على بناء الدولة وبدلاً من المحاكم الشرعية التي كان المحامون مقتنعين بحتمية فشلها يمكن إدارة البلد عبر تشكيل محاكم ثورية وفقاً للقانون المدني والجزائي لعام /1949/ ووفقاً لدستور عام /1950/ واصفاً إياه أنه وضع بأيدي أناس أذكيا جداً، أما المحاكم الشرعية ستختص بالأحوال الشخصية بحيث يكون هناك محاكم مذهبية للطوائف الأخرى يرأسها قاضي من نفس الطائفة.

وكشف اليوسف في لقاء خاص مع صدى الشام عن مساع متواصلة منذ سنة تقريباً لتأسيس مجلس منطقة في إدلب بالاعتماد على الذات بدعوة وجهاء اجتماعيين من عائلات كل قرية موثوقين ولهم مكانة استشارية، كما يتم اختيار /18/ شاباً من كل قرية لإدارتها بالرجوع للوجهاء، فيشكل لها محكمة ثورية مع مغفر وأمن ثورة للمحاسبة وضبط الأسعار وتسهيل حركة السير في الطرقات وغيرها من الخدمات العامة.

الشرعي في المحاكم الثورية استشاري

وأضاف رئيس النقابة إنه يجب أن يتبع عدد المحاكم للمناطق فتتشأ محكمة في كل منطقة ويكون لها نائب عام وقضاة تحقيق عدد /2/ واستشاري شرعي شريطة أن يكون خريج كلية الشريعة أو دكتوراه وأن لا يكون

مبعوثاً من شعبة حزب البعث في منحنه الدراسية، وأن رأي الاستشاري الشرعي يأتي بعد النطق بالحكم ليقول حينها أنه مطابق للشرع أم أنه مخالف له وإذا كان مخالفاً يعلل وعلى أساس ذلك يتم التعديل، بالإضافة إلى أن شرط اختيار القاضي أيضاً بأن يكون إما محامي أو قاضي لا تقل خدمته عن /10/ سنوات، بحيث يكون ثوري أو متعاطف أو له كتابات في الثورة وإن لم يكن فلا يجوز له أن يستلم قانلاً: «بعد مرور أكثر من سنتين على الثورة لم يبق هناك حيادي».

وأشار اليوسف إلى أن مجلس النقابة مؤلف من /7/ أعضاء بما فيهم الرئيس ويجب أن يكون مؤلفاً من /11/ عضواً لكل محافظة ولذلك بقي /4/ مقاعد شاغرة للمحافظات الأخرى حيث أقر في نظامه التأسيسي أن كل محافظة يصبح فيها /10/ أعضاء يؤسس لها فرع ولذلك فإن للنقابة فروعاً في دير الزور وحلب وإدلب، وأي محافظة يتم تحريرها توضع الحرة يدها على النقابة التابعة للنظام لأنها من أساسياتها ويجب الحفاظ عليها، موضحاً أن كل إنسان شارك بجرائم النظام بالإخبار والدعم أياً كان سيحاسب أمام المحاكم الثورية أما الصامت غير الضار ليس لأحد معه أي حق، وبعد إسقاط النظام سيحاكم كل إنسان مخطئ محاكمة علنية.

المحامين ضد جنيف إلا بشروط

كما أوضح رئيس النقابة أن المحامين ضد جنيف إلا بشروط هي: تحتي الأسد وكل ما يلوذ به، وحل الفروع الأمنية وعدم

التفريط بالأراضي السورية لا من بعيد ولا من قريب، وحول الجيش السوري يقول اليوسف إن كل مشارك في جرائم النظام ضد الشعب سيحاكم بشكل علني ولن يكون له أي حقوق أما الإداريين فيه يجب أن يخضعوا لدورة وطنية مع فحص يلتحقون بعده بالجيش الوطني، وإنه من المفترض أن يلغى اللباس العسكري إلا داخل القطعة لمدة /10/ سنوات لأن الناس أصبحوا ينظرون للجيش كعدو.

أي حكومة ستشكل يجب أن يكون مقرها في الداخل

ووصف اليوسف الائتلاف أنه عبارة عن مجموعات تابعة لأجندات خارجية وأي حكومة ستشكل يجب معرفة أعضائها وهل سيكون مقرها في الداخل قبل الحكم عليها ولم نتعاون مع المكتب القانوني في الائتلاف لأنه يرأسه هيثم المالح وهشام مروة ولا يعملون إلا مع من يوافقهم بالرأي، مبدأً نقد واضح لوحد التنسيق والدعم التي لا تقدم الدعم للداخل وذلك بناء على تقرير قام به مجموعة من أعضاء النقابة في كل من دير الزور وإدلب والرقعة وحلب.

وعن سياسة النقابة وطرق تمويلها قال اليوسف سنحافظ وتدعم ونضحي بكل شيء للحفاظ على وحدة الشعب السوري ورأينا ينبع من هموم الناس والحفاظ على حقوقهم وتمويلنا شخصي لم نطالب ولم يعرض علينا أحد الدعم وإذا عرض بدون شروط سنقبله فلسنا مستعدين لتنفيذ أي أجندة خارجية هدفها إيصال المال للضغط



جمعية البيت السوري للإغاثة والتنمية جمعية سورية تعمل في الداخل



جمعية البيت السوري للإغاثة والتنمية
SYRIAN HOME ASSOCIATION FOR RELIEF & DEVELOPMENT
بيت لكل السوريين

الاستمرارية، سواء في الداخل أو مناطق اللجوء، بهدف تنمية المهارات وإيجاد طرق كسب والاعتماد على الذات. ويشمل ذلك المشاريع التي تؤدي إلى الإنتاج والتربح وتشغيل اليد العاملة، وكذلك البرامج التي تقدم الدعم المهني أو النفسي أو التدريب.

وعن موقع الجمعية وبرامجها يقول د الحريري: مقر الجمعية في دمشق وتعمل في برامج الإغاثة الإنمائية متوسطة وطويلة الأجل.

وعن ظروف تشكيل الجمعية يقول د الحريري: بينما يتعدّد المشهد السوري يوماً بعد يوم، وبينما لا تزال جذوة المأساة الإنسانية مشتعلة وما من موعد واضح لاقترب نهايتها، ثمة المزيد والمزيد من السوريين المنكوبين يوماً بعد يوم، والذين باتوا بأعدادهم الكبيرة يشكّلون كارثة إنسانية تحتاج إلى رؤية عملية واضحة وخطط أكثر عمقاً وتأنياً.

من هنا، انطلقت جمعية البيت السوري للإغاثة والتنمية Syrian Home Association for Relief & Development تحت شعار «بيت لكل السوريين»، وهي جمعية خيرية، تقدم الدعم التنموي للمجتمع السوري عن طريق إنشاء وتمويل برامج إغاثية وتنموية لها صفة الاستمرارية، فضلاً عن تقديم الدعم الإغاثي بأشكاله العينية والنقدية والطبية، لكل السوريين المحتاجين للمساعدة بمختلف انتماءاتهم الدينية والسياسية والعرقية، وفي كافة مناطق تواجدهم داخل وخارج الوطن، وتتعاون وتعمل مع الأفراد والمنظمات والهيئات التي تساعدوا لتحقيق أهدافها أو تسهيلها

الجمعية، فتتجسد في كونها تعمل في المشاريع الإنمائية متوسطة وطويلة الأمد، حيث تركز الجمعية عملها على التنمية أكثر مما تركز على الإغاثة العاجلة والفورية، ما يجعلها تقدم الفائدة والمعونة الإغاثية إلى شرائح أوسع وأعداد أكبر من خلال تشغيل بعض المشاريع الإنمائية التي تسهم في تنمية حقيقية يحتاجها أبناء سوريا. فتلتجأ الجمعية إلى دفع أجر مادي لفئة أو مجموعة في الداخل السوري تستطيع إذا ما توفرت لها المواد اللازمة، أن تسهم في إنتاج الطعام وتصنيع الملابس والحاجيات الضرورية التي يتم تحويلها إلى فئة أخرى أكثر تضرراً، فضلاً عن التحضير لمشاريع إنتاجية وتقديم دورات تدريبية مهنية.

وعلى الرغم من كونها حديثة العهد، إلا أن «سهارد» استطاعت أن تثبت قدرتها في العمل الإغاثي والتنموي عبر مساعدة الكثيرين، فمنذ إنشائها في 1/7/2013 وخلال أول شهرين أعلنت الجمعية عن إنفاق حوالي 100 ألف دولار ذهبت لتمويل مشاريع تنموية في الداخل السوري كدعم هيئة الدفاع المدني في درعا لتنفيذ أعمالها الخدمائية، ومشاريع تنموية في الخارج للاجئين المحتاجين خارج مخيمات اللجوء، إلى جانب ما تم إنفاقه في عمليات إغاثية سريعة للمحاصرين والمنكوبين، شملت توزيع مبالغ مالية عاجلة للعائلات المحاصرة في دمشق وجنوب دمشق ودوما، ومعونات لكفالة بعض الأيتام في محافظة القنيطرة.

وإن الجمعية وباعتبارها تعتمد في تمويلها على تبرعات شخصيات سورية مشهود لها بالصيت الحسن، تلزم نفسها بتوثيق وصول المساعدات من خلال تقارير تفصيلية ومدعمة بفيديوهات ووسائل توثيقية واضحة، ويتم نشر التقارير المختصرة بشكل ربع سنوي ضمناً للشفافية والمصداقية أمام المتبرعين للحصول على موارد إضافية. وكل المعلومات السابقة وأية معلومات أخرى عن استراتيجية العمل القائمة، يمكن للمهتمين والراغبين بالاطلاع

قراءتها على الموقع الرسمي للجمعية عبر

الانترنت <http://shardsy.org>

ومن الجدير بالذكر أن الأعمال الإغاثية والتنمية للجمعية ما زالت في بدايتها، إذ تتطلع «سهارد» إلى تنفيذ مشاريع تنموية عديدة، والتي من شأنها أن تحقق إضافة لمهامها الإغاثية، تنمية ثقافية واجتماعية تساعد في نهوض المجتمع السوري بعد تردي أوضاعه الإنسانية والاجتماعية بشكل عام والتي تسببت بها الحرب الدائرة على أراضيها. ومن الخطط المستقبلية الواعدة للجمعية، تدريب فئات معينة على احتراف وممارسة بعض المهن ذات الفائدة الأنية على أرض الواقع، ومهن أخرى ستزيد الحاجة إليها في المستقبل القريب، فضلاً عن افتتاح ورشات مهنية ومشاريع أخرى سيتم الإعلان عنها في وقتها.

بعض الجهات والعمليات التي نفذتها الجمعية:

1. دعم هيئة الدفاع المدني في درعا
2. دعم جريدة صدى الشام
3. عيديات بقيمة 50 ألف دولار لأهالي دوما
4. دعم 100 عائلة في مختلف مدن الأردن
5. توزيع تمر على منات الأفراد في مختلف مناطق دمشق وريف دمشق
6. كفالة أيتام في خان أرنية- القنيطرة
7. توزيع سلال غذائية على منات العائلات في دمشق
8. توزيع مستلزمات مدرسية على عشرات الطلاب في دمشق
9. اختراق حصار مناطق دمشق الجنوبية وإيصال مبالغ إلى الأهالي المحاصري

رموز الفساد

عاطف نجيب



ولد عاطف نجيب في مدينة جبلة، التي تقع في محافظة اللاذقية ، والدته فاطمة مخلوف شقيقة أنيسة مخلوف و محمد مخلوف خال الرئيس بشار الأسد...

تطوع عاطف في الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم، وعين مباشرة لصالح وزارة الداخلية مفرزاً إلى شعبة الأمن السياسي.

بعد ذلك تم تعيينه في فرع الفجاء بدمشق «التحقيق والدوريات»، التابع لشعبة الأمن السياسي حتى رتبة ملازم أول.

بعدها نقل إلى فرع دمشق في الشيخ محي الدين، بصفة نائب رئيس قسم أمن الشرطة، ونائب قسم قطاعات المحافظات «العمال»، حيث كانت تربطه علاقة قوية مع باسل الأسد الذي كان ملازماً دانما له أكثر من تلازمه إلى أولاد خاله حافظ ورامي مخلوف، كون والدته لا ترتبط بعلاقة جيدة مع أخيها، وهي على خلاف معه حول أراضي في منطقة صلنفة، وهذه الأراضي كانت قد استملكها فاطمة مخلوف وسحبت منها بناء على أوامر من القصر الجمهوري، وهي أراضي لأملاك الدولة «وزارة الزراعة» لكن أعيد استملاكها وأُسيد عليها قصر مع منتجع صيفي خاص بالسيد محمد مخلوف !!!

وفي أثناء صعود نجم عاطف نجيب وتسلمه لرئيس قسم أمن الشرطة في فرع دمشق للأمن السياسي، الذي ارتبط اسمه بضباط فاسدين في قطاع الشرطة ضمن أقسام ومخافر الشرطة في محافظة دمشق، بدأ يعاقب كل ضابط مهما كانت رتبته، وخاصة الرتب الأعلى منه، إذ كان يعاملهم بإذلال بسبب غروره وضعف شخصيته، وأصبحت العقوبات المسككية تفرض عليهم بشكل عشوائي، فمن عدم ترفيع بعض ضباط الشرطة من الشرفاء الذين لم يبيعوا ضمائرهم وأنفسهم للفساد ومناصرة الظالم على المظلوم من أجل إرضاء من هو مسؤول عنهم أمنياً، فكانت عقوبة كل شريف النقل، أو عدم الترفيع، أو التسريح التعسفي ؟؟؟ !!!

وهكذا أصبحت صلاحيات عاطف نجيب أقوى من صلاحيات رئيس الفرع المعيد وجيه آنذاك، والذي نقل إلى الإدارة وجمد فترة زمنية.

ويذكر أنه في حادثة صهر عاطف نجيب المشهورة بين عائلة آل الحاكم، زوج أخت عاطف نجيب، النقيب «علي فاضل الكنج»، رئيس مفرزة الشرطة العسكرية على الحدود اللبنانية السورية الخط العسكري آنذاك، وقف النقيب علي فاضل الكنج بوجه عاطف نجيب من أجل أن يبعد ظلم عاطف نجيب عن عائلة دمشقية قام باعتقال ابنها الذي يملك متجراً يسوق الحميدية، حيث أراد أن يستولي على محله التجاري ويقاسمه المحل !!

أبلغ عاطف نجيب باسل، نجل حافظ الذي مات في ظروف مريبة، بأن النقيب علي فاضل الكنج يقوم بضرب أخته يومياً، وأنها غادرت المنزل ليلاً هرباً منه، ومن بطشه.

ويدون استفسار أرسل باسل الأسد مجموعة من عناصر الأمن في الحرس الجمهوري بقيادة العقيد عبد الفتاح قدسية والملازم الأول سليمان سليمان آنذاك وقاموا باعتقاله من مفرزة الشرطة العسكرية ووضعه في سجن القصر الجمهوري «الطاحونة» خلف هيئة الإذاعة والتلفزيون، وهو نفس السجن الذي اعتقل فيه آصف شوكت من قبل باسل الأسد!

ولم يكتف بفساده على بعض الضباط، بل تحول إلى شريك لكل رئيس قسم في الشرطة، ممن هم محسوبون عليه.

وكان يقوم بتزوير ضبوط التحقيقات في مخافر وأقسام الشرطة بدمشق، حيث أصبح ضبط الشرطة للظالم على المظلوم له تسعيرة محددة من قبل عاطف نجيب.

وتروى حادثة مشهورة عنه هي أن امرأة من «بنات الليل» استغلت علاقاتها مع رجل أعمال معروف بالاتفاق مع عاطف نجيب، حيث استطاعت أن تبيعه كل ما يملك بعد أن أحضر رجل الأعمال إلى قسم شرطة القصاص، بجرم آداب وهو مجامعة امرأة خلاف الطبيعة، وإثبات حالة الزواج منها بصك مزور ومع عقد بيع مزور !!!

وفي محضر ضبط قسم شرطة القصاص ثبتت بهذه الوثائق المزورة بأنها زوجة هذا الرجل ويمارس معها «علاقة جنسية خلاف للطبيعة»، وكان ضبط التحقيق مكتوباً ومجهزاً قبل أن يعتقل هذا التاجر السيد

.... ولم يكتف العقيد عاطف نجيب، ولم تكفه الأموال التي كان يسرقها، بل أراد أن يجني أموالاً أكثر وأكثر حيث تمكن أبو جليل صاحب فندق في حي المرجة أن يتقرب من عاطف نجيب وإقناعه بأن الدعارة بسوريا تدر الأموال الكثيرة، ولكن «بدها تغطية أمنية قوية». وإبعاد بعض الشخصيات التي تدير هذه الشبكة عن الساحة، وسارا معاً على هذا الدرب الذي سننتوسع في فاصيله لاحقاً!!

يبقى ما رويناه فصل من فصول السيرة المجيدة لعاطف نجيب، والذي كانت له اليد الطولى في تفجير ثورة الحرية التي نحيها اليوم!

عالم حارثي

الوزير الذي لا يحسن الصيد
حتى في المياه العكرة



نظام الأسد يدرس رفع رسوم دفن الموتى في سوريا



ويشار إلى أن التشييع والدفن وطبع إعلانات النعي وإقامة مجالس عزاء يستلزم الحصول على موافقات أمنية من عدة جهات، كما يشترط على ذوي الميت عدم ذكر سبب الوفاة في حالة مقتله على أيدي النظام، وذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، أما في المناطق الساخنة فإن عمليات التشييع والدفن تتم على عجل ومن دون أي مراسم ولا تكاليف. كما تقام كثير من المقابر الجديدة في الحدائق والأراضي الزراعية وسميت «مقابر الشهداء».

وقال عامل مطبعة بدمشق إنه «رغم ازدياد معدل الوفيات بشكل كبير، فإن عملنا تراجع، لأن غالبية الناس ليس لديهم فائض من المال للإنفاق على الجنازات والتشييع، وقلة من الناس تأتي إلينا لطباعة إعلانات النعي، غالبيتهم يطبعون عددا محدودا مستخدمين طابعات منزلية».

ولفت إلى أن «المعدلات الوسطى لتكاليف الجنازة ما بين تشييع ومجلس عزاء وإعلانات النعي وقبر يصل إلى ستة آلاف دولار وهو مبلغ ضخم جدا في ظل الوضع الاقتصادي السيئ».

وكان السوريون يتوقعون أن تهدأ الأسعار أو تنخفض بعد تحسن قيمة الليرة السورية خلال الأسبوع الماضي، حيث وصل سعر الدولار إلى 165 ليرة - ليعود ويرتفع يوم أمس إلى 185، بعد أن وصل في الأشهر الماضية إلى مستويات مرتفعة تجاوزت الـ350 ليرة.

كشفت صحيفة «تشرين» الناطقة باسم حكومة النظام عن وجود قرار قيد الدراسة بمحافظة دمشق لرفع رسوم دفن الموتى في سوريا، عقب قرار نهائي برفع سعر لتر البنزين الواحد إلى 100 ليرة.

وحسب أرقام المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن عدد قتلى الحرب في سوريا وصل إلى نحو 115 ألفاً، وذلك بعد نحو عامين ونصف على اندلاع الثورة.

وأفادت «الشرق الأوسط» نقلا عن «تشرين» في عددها الصادر أمس الأول ، إنه «لا لحد هون وبس، فإن ترفع الحكومة رسوم الهاتف وأسعار الاتصالات فهذه مسألة يمكن أن نفهمها، وأن تزيد من أسعار البنزين وتفكر في رفع أسعار المازوت أيضا مسألة يمكن أن نفهمها، وأن ترفع أسعار الكهرباء فهذا موضوع مجبرون أيضا كغيره من المواضيع أن نفهمه، لكن أن تفكر الحكومة في زيادة رسوم الميت فهذا أمر لم نفهمه».

وجاء في التقرير الذي نشرته صحيفة «تشرين» أن مجلس المحافظة، وفي إحدى جلساته، أعد قرارا برفع رسوم مكتب دفن الموتى، والسبب أن الأخير قد انخفض إيراده ليس من عدد الموتى، بل من رسومهم إلى أكثر من النصف خلال العام الماضي.